مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة **٣٨٥٨**

الاثنين، ٢ آذار/مارس ١٩٩٨، الساعة ١٨/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد سدات جوبي	(غامبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/166)

98-85086

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٠

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٠

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بما أن هذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر آذار/مارس، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد، نيابة عن المجلس، بسعادة السيد دينيس دانغي ريواكا الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة، على اضطلاعه بمهام رئيس مجلس الأمن أثناء شهر شباط/فبراير ١٩٩٨. وإنني متأكد من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن تقديرنا العميق للسفير دانغي ريواكا على المهارة الدبلوماسية الفائقة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء الشهر المنصرم.

إقرار جدول الأعمال

أقِر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/166)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وباكستان وماليزيا والمكسيك يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بعد موافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بيتريا (الأرجنتين) والسيد كمال (باكستان) والسيد حازمي (ماليزيا) والسيد تيو (المكسيك) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، الوثيقة S/1998/166. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/175 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن وأن أشيد بهم على الإجراء الذي يوشكون على اتخاذه فيما يتعلق بالاتفاق الذي حصلت عليه في الأسبوع الماضي من حكومة العراق. وإذا احترُم هذا الاتفاق، وإذا تم التقيد والعمل به، لأمكن أن يشكل إحدى أهم خطوات الأمم المتحدة في معالجة نتائج غزو العراق للكويت قبل سبع سنوات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أوضح للمجتمع الدولي بأسره طبيعة هذا الاتفاق ومتطلباته وما يعد به.

لقد ذهبت إلى بغداد بإذن كامل من جميع أعضاء مجلس الأمن، بحثا عن حل سلمي للأزمة. وذهبت للوفاء بواجباتي الدستورية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والتزامي أمام الجمعية العامة لدى بدء ولايتي - وهو التزام مقدس وأخلاقي - بأن أتصرف في أي وقت وفي كل مكان دون التماس أو قبول تعليمات من أي حكومة عندما يكون ذلك الإجراء مساعدا في تقليل تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين.

لا يمكن لأحد أن يشكك أو أن يجادل في أن رفض العراق لاحترام التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن بشأن ما لديه من أسلحة التدمير الشامل قد شكل هذا التهديد. وقد أمكن الآن تجنب ذلك التهديد.

لقد أعيد تأكيد ولاية مجلس الأمن. واستعيدت إمكانية الوصول الكامل وغير المحدود لمفتشي الأمم المتحدة إلى أي موقع من المواقع وإلى جميعها. وإن سلطة

الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الخاصة قد تم الاعتراف بها وتعزيزها. وأن إمكانية تجنب التهديد للسلم والأمن الدوليين بصفة دائمة هي الآن في أيدي القادة العراقيين. ويتعين عليهم الآن أن يتقيدوا من حيث الواقع العملي بما وقعوه على الورق.

ولا يخامرني شك في القيمة الكامنة لهذا الاتفاق أو غيره من الاتفاقات. والالتزامات التي يتم التقيد بها هي الالتزامات الوحيدة التي تهم. والواقع أن هذا الاتفاق وقرار مجلس الأمن اليوم، سيكونان مجرد كلمات فارغة ما لم ينفذهما الطرفان تنفيذا تاما ومنصفا ودون إبطاء.

ونحن من جانبنا، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لهذا التنفيذ. وسنواصل الوفاء بالتزامنا الطويل الأمد للعمل باحترام لسيادة وكرامة كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة. وسنواصل السعي من أجل أن نحسن بكل طريقة ممكنة تعاون وفعالية كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة. وهذا يتضمن لجنة الأمم المتحدة الخاصة، التي أفخر بأن أكرر أنها دمرت فعلا من أسلحة الدمار الشامل في العراق أكثر مما دمرته حرب الخليج كلها، وأنها لا تزال - بمقتضى هذا الاتفاق - تسيطر سيطرة عملية على عملية التفتيش.

إن حكومة العراق - من جانبها - يجب أن تفي الآن، دون تعويق أو إبطاء، بالالتزامات المستمرة التي أكدتها من جديد في الأسبوع الماضي على أعلى مستوى. وهذا يعني قبول كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ والتعاون على نحو تام مع أفرقة التفتيش التابعة للأمم المتحدة؛ وإتاحة الوصول الفوري، غير المشروط وغير المقيد لتلك الأفرقة إلى كل منطقة، ومرفق، وكل قطعة من المعدات، وفرد ووسيلة من وسائل النقل. وتلك المناطق تتضمن المواقع الثمانية التي وصفت بأنها مواقع رئاسية، حيث سينضم إلى أعضاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية دبلوماسيون كبار سأعينهم.

إن وفاء العراق على نحو تام بهذه الالتزامات هو الهدف الوحيد لهذا الاتفاق. وليس هناك ما هو أكثر من ذلك ولا أقل لجعل إكمال عملية نزع السلاح التي أذنت بها الأمم المتحدة أمرا ممكنا، ومن ثم التعجيل في رفع الجزاءات وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن السابقة. إلا أنه بقرار مجلس الأمن اليوم، تفهم حكومة العراق تماما أنه لو أعيق هذا الجهد لكفالة الالتزام عن طريق التفاوض، بالتنصل أو الخداع، كما آلت إليه الجهود السابقة فقد لا تكون هناك فرصة أخرى للدبلوماسية. وليس هناك وعد بالسلم، وليست هناك سياسة للصبر يمكن أن تكون دون حدود.

وإن هذا الاتفاق يختبر - كما لم يحدث من قبل - إرادة القيادة العراقية للوفاء بوعدها. إلا أنه يمثل أيضا نداء لاتحاد الأمم هذا للتطلع إلى المستقبل، بما يتجاوز الأفق وحتى الوقت الذي تكتمل فيه عملية نزع السلاح في العراق.

وبوسعنا جميعا أن نقر بأن الجزاءات قد أضافت كثيرا إلى معاناة شعب العراق؛ وأن توسيع نطاق برنامج النفط مقابل الغذاء سيقلل من تلك المعاناة دون التخفيف من نظام نزع السلاح؛ وأنه في يوم ما، إن عاجلا أوآجلا - ونحن نأمل أن يكون ذلك عاجلا - سيتمكن العراق غير المسلح تماما والمسالم من الانضمام مرة أخرى إلى أسرة الدول. إن الأمم المتحدة، التي أنشئت حتى قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، أي منذ ما يزيد على ٥٠ عاما، تضطلع بالتزام كامل بأن تتذكر أنه حتى أشد العداءات مرارة بين الدول لا تستمر إلى ما لا نهاية. ولهذا، ليس الوقت متأخرا بالنسبة لنا لكي نفكر في المصالحة بين الشعوب بمجرد أن يحل السلام بين الحكومات.

إن الاتفاق الذي توصل إليه في بغداد لم يكن "انتصارا" ولا "هزيمة" لأي فرد بعينه أو دولة أو مجموعة من الدول بعينها. ومن المؤكد أن الأمم المتحدة والمجتمع العالمي لم يخسرا شيئا، ولم يتخليا عن شيء ولم يسلما في شيء مضموني. ولكن بوقف تجديد الأعمال العسكرية العدائية في الخليج، على الأقل في الوقت الحاضر، كان هناك انتصار للسلام، وللعقل، ولحل النزاع عن طريق الدبلوماسية. إلا أن هذا أكد أنه إذا ما كان للدبلوماسية أن تنجح، فلا بد أن تساندها القوة والإنصاف.

وكان الاتفاق أيضا تذكرة للعالم أجمع بسبب إنشاء هذه المنظمة في المقام الأول: وهو منع نشوب نزاع لا لزوم له عندما يكون ممكنا أن تتحقق إرادة المجتمع العالمي عن طريق الدبلوماسية؛ والسعي والتوصل إلى حلول دولية للمشاكل الدولية؛ وتأمين احترام القانون الدولي والاتفاقات الدولية من جانب طرف متمتع دون أن ندمر إلى الأبد كرامة هذا الطرف واستعداده للتعاون؛ وأن يكفل - في هذه الحالة - عن طريق التفتيشات الموقعية

والمفاوضات، تدمير أسلحة الدمار الشامل الذي لا يمكن للقصف الجوي أن يحققه.

وإذا نفذ هذا الاتفاق تنفيذا تماما وأدى بمرور الوقت إلى يوم جديد في الخليج، وإذا ثبتت هذه العملية في الدبلوماسية - يساندها الحزم والإنصاف والقوة بمرور الزمان، فستكون سابقة دائمة قيمة للأمم المتحدة وللمجتمع العالمي.

وإذا تعلمنا - في نهاية المطاف - الدروس السليمة من هذه الأزمة فإن هذا الدعاء القديم على كوكبنا من أجل السلم الدائم مع العدل قد يكون ممكن التحقيق. وهذا الدعاء، الذي وجهته شعوب من كل دين ومن كل صوب، هو الذي ساندني في رحلتي من أجل السلام في بغداد. وإنني أتعهد اليوم، أمام هذا المجلس وهذا العالم بأن أسعى وأن أجاهد في سبيل الوفاء بواجبي وألا أتوانى في ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

سير جون ويستون (المملكة المتحدة): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أعرب - نيابة عن المملكة المتحدة عن ترحيبنا وسرورنا إذ نراكم تترأسون هذا الاجتماع الهام اليوم.

منذ سبع سنوات، أنشأ هذا المجلس لجنة الأمم المتحدة الخاصة لتدمير وجعلها عديمة الضرر أسلحة الدمار الشامل التابعة للعراق باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من شروط وقف إطلاق النار الذي أنهى حرب الخليج. وكون أن الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة والعاملين معه، على الرغم من كل عملهم الشاق واحترافهم، لم ينهوا حتى الآن مهمتهم، نتيجة مباشرة لخداع العراق وعرقلته واخفائه. والأزمة التي حملت الأمين العام على أن يطير إلى بغداد في محاولة أخيرة لإيجاد حل دبلوماسي هي آخر وأخطر حلقة في مسلسل الاستفزازات العراقية.

إن الأمين العام يستحق ثناء كبيرا على ما حققه في بغداد. وكما ذكر رئيس الوزراء البريطاني في البرلمان البريطاني في اليوم الذي عاد فيه الأمين العام إلى نيويورك:

> "إنني مسرور لأن كوفي عنان، الذي أكن له عظيم الاحترام وبالغ التقدير، نجح في مهمته وعاد باتفاق موقع".

ولكن، وكما اعترف الأمين العام نفسه - وكرر ذلك في الواقع هذا المساء - فإن هذا لم يكن نجاحا للدبلوماسية وحدها وإنما للدبلوماسية المسنودة بقوة الرغبة في استخدام القوة في حال اخفاق الدبلوماسية، فهل يتصور أحد بصورة جدية أن نفس النتيجة كانت ستتحقق بدون ذلك؟

لئن كان الاتفاق موضع ترحيب، إلا أنه في حد ذاته ليس كافيا. إن انتهاء هذه الأزمة وتمكن اللجنة الخاصة من إنجاز عملها يتوقفان على ما إذا كان النظام العراقي سينفذ عمليا ما وقّع عليه على الورق. ونحن لسنا على استعداد لأن نرى تكرارا للسلوك العراقي الذي أدى إلى الأزمة الراهنة. ولهذا السبب فإن المملكة المتحدة، بمشاركة إضافية قديرة وتبعث على الترحيب من جانب اليابان، اقترحت وشاركت في تقديم مشروع القرار الذي يوشك المجلس على التصويت عليه.

فمشروع القرار مختصر وفي صميم الموضوع. وهو يرسل رسالتين هامتين: أولاهما، أن مجلس الأمن يقدم دعمه الكامل للأمين العام ولمذكرة التفاهم التي توضح أن العراق ملزم بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وملزم بأن يوفر للجنة الخاصة حرية الوصول إلى أي مكان في العراق على نحو فوري وغير مشروط وغير مقيد، وليس فقط إلى ما يسمى بالمواقع الرئاسية الثمانية التي شكلت حتى الآن ذريعة للكثير من التأخير والعرقلة.

والرسالة الثانية هي وجود خيار أمام النظام العراقي. فإذا أوفى النظام بالتزاماته بموجب مذكرة التفاهم وامتثل لالتزاماته بموجب قرارات الأمن ذات الصلة، فإن الطريق سيكون مفتوحا أمام رفع الجزاءات. ويجب أن يكون هناك وقت يتطلع إليه الشعب العراقي المحاصر، عندما يتمكن العراق من العودة إلى مجموعة الأمم المحترمة. ومن ناحية أخرى، إذا أخفق العراق في الامتثال، وواصل عرقلة عمل

اللجنة الخاصة ولم يحترم الاتفاق الذي وقع عليه مع الأمين العام، فإن مشروع القرار واضح تمام الوضوح: لن يكون هناك أي تسامح بهذا الشأن. والمجلس مصمم على أن أي انتهاك سيؤدي إلى أوخم العواقب. وهذا، على الأقل، سرد للحقائق التي ينبغي أن تكون الآن غنية عن البيان، وكما شرحت بتفصيل أكبر أثناء مشاورات المجلس السابقة. إنه سرد للحقائق، ولكنه يستحق التكرار بصورة رسمية في مشروع القرار هذا، إذ ليس هناك أشد عمى من أولئك الذين لا يريدون أن يروا. فإذا ساورت النظام العراقي شكوك بشأن عزم المجتمع الدولي على تنفيذ ما يحذر من تنفيذه، فإن ذلك النظام سيرتكب خطأ جسيما، ولن تكون هذه أول مرة.

هناك حاجة كبيرة في لحظات كهذه للتصدي بشجاعة وأمانة فكرية للحقائق غير المستساغة. فالأمن الإقليمي ومستقبل عدم الانتشار تحت رعاية دولية، وسلطة الأمم المتحدة وأمينها العام يتعلق الأمر بها كلها في جهودنا الجماعية من أجل تصحيح حالة العراق، وهي كلها معرضة للخطر. لقد استمد مقدما المشروع الشجاعة من وحدة المجلس في مساندته للأمين العام. وعلى العراق أن يستخلص العبرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أولا، سيدي، أن أعرب عن مدى سرور وفد بلادي برؤيتكم تترأسون أعمال المجلس اليوم.

لم يكن من السهل التوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء. ويرحب بلدي بحقيقة أن مجلس الأمن، بعد استعراض العديد من النسخ، بوسعه الآن أن يصوت على مشروع قرار يركز، في جوهره، على ثلاث فكر رئيسية. الأولى، أنه يعترف بنجاح المبادرة الدبلوماسية التي اضطلع بها الأمين العام، كوفي عنان، ويؤيد دون تحفظ مذكرة التفاهم التي وقعها الأمين العام والحكومة العراقية في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨.

والثانية، أنه يجسد الحاجة الملحة لإرسال رسالة واضحة وقاطعة إلى نظام بغداد بشأن الآثار الوخيمة جدا التي عقد مجلس الأمن عزمه على النظر فيها واعتمادها بموجب الفصل السابع من الميثاق، في حالة عدم امتثال العراق لشروط مذكرة التفاهم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١.

وأخيرا، يحدد مشروع القرار المفهوم الأساسي للشرعية الدولية وغلبة أحكام الميثاق على أية اعتبارات سياسية.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، حث بلدي الأمين العام كتابة، منذ ٦ شباط/فبراير على بذل مساعيه الحميدة والسفر إلى بغداد والتفاوض مع السلطات العراقية من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة. وأيدنا دون تحفظ مهمة السيد عنان واعترضنا على وضع معايير أو ولايات لها. وقلنا إن الأمين العام ينبغي أن يسافر إلى العراق ويتصرف دون قيود أو مرجعيات محددة غير تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وكان ذلك ما قرره المجلس؛ وكان ذلك مناسبا من الناحيتين القانونية والسياسية.

وبعد الاستماع إلى وجهات نظر جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، سافر الأمين العام إلى العراق واستحصل التوقيع على مذكرة تفاهم تتماشى تماما ودون أي موجب للاعتراض مع موقف كوستاريكا. وقد عبرت جميع الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن عن رد الفعل نفسه.

وبالرغم من ذلك قلنا إننا نرى - مع إقرارنا موقف المستشار القانوني بشأن الطابع الملزم للوثيقة بموجب القانون الدولي - أن مذكرة التفاهم ينبغي أن يقرها مجلس الأمن رسميا وذلك لجعل جميع شروطها متماشية مع القرارات السابقة ذات الصلة ومع أحكام الفصل السابع من الميثاق المتصلة بما

"يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان"

فهذا من الصلاحيات غير القابلة للتصرف لمجلس الأمن وحده. وهكذا، فإن بلدي يرى أن إقرار مذكرة التفاهم ليس فقط قرارا سياسيا مناسبا نؤيده، بل إنه ضروري أيضا بموجب القانون الدولي.

ونظرا لهذا العنصر الأساسي، فإن كوستاريكا تؤيد دون أي تحفظ رسالة مجلس الأمن الواضحة والقاطعة إلى

العراق بشأن الآثار الوخيمة جدا التي قد تنجم عن عدم امتثال العراق للأحكام المتفق عليها. وإن إقرار مذكرة التفاهم وإدخالها في الإطار القانوني الذي يرخص به الفصل السابع من الميثاق لا يترك أي شك سياسي أو قانوني بشأن جدية وخطورة هذا التحذير الصادر عن مجلس الأمن.

ومشروع القرار لا يصدر أحكاما مسبقة على إجراءات مجلس الأمن. إنه يصف فقط نطاق صلاحيته بموجب الميثاق ويحذر من عواقب عدم امتثال العراق - وهو يفعل ذلك وفقا للشروط المحددة لامتيازات وصلاحيات المجلس المحددة في الفصل السابع من الميثاق.

ويرى بلدي أن الصلاحيات والسلطات القانونية، خاصة بمجلس الأمن دون غيره، وفقا للميثاق، ولا يمكن للمجلس تفويضها. هذا هو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وهو ما وقعنا وصدقنا عليه جميعا بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما تلتزم به كوستاريكا وأعضاء الأمم المتحدة الـ ١٨٤ الآخرون، دون استثناء، سواء بالنسبة لحالة العراق أو أي حالة أخرى، يطلب فيها إلى مجلس الأمن أن يقرر ما بين الحرب والسلام.

ولهذا السبب، يشعر بلدي بارتياح بالغ لأننا توصلنا، في نهاية المطاف، إلى نص يصون ويحفظ هذه الشرعية وهذه المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وبذلك يجب أن نهنئ أنفسنا بصدق.

وبعد التوصل إلى حل لهذه الجوانب الأساسية - واقتناعا منا بأن عمق ونشاط المناقشات في المشاورات غير الرسمية التي جرت في الأيام القليلة الماضية قد عززا مؤسسة الأمم المتحدة والشرعية الدولية ممثلة في الميثاق - سيصوت وفدي تأييدا لمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل كوستاريكا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أولا أن أهنئ بلدكم غامبيا على تولي رئاسة مجلس الأمن، ووجودكم هنا - وجود وزير - يبين الأهمية التي تعلقها حكومتكم على الأمم المتحدة. وأود أيضا أن انضم إليكم في الإشادة بالرئاسة الممتازة للسيد دانغي ريواكا، سفير غابون، خلال الشهر الماضي.

منذ ما يقل عن أسبوعين ومع التطور السريع لأزمة عدم امتثال العراق لالتزاماته، وقف الخليج على حافة النزاع الذي كان يمكن أن تكون له نتائج لا يمكن التنبؤ بها، كما ذكر الأمين العام.

وفي كل أنحاء العالم، كانت هناك ثمة حالة من الخوف القاتم ونحن نتأمل سيناريوهات متعددة كان يمكن أن تنشأ، والآثار التي كان يمكن أن تترتب على بعض الخيارات، وهي زيادة تردي الحالة الإنسانية الحرجة في العراق نفسه؛ وموجة من الاضطراب السياسي والاجتماعي في المنطقة، وانسحاب لجنة الأمم المتحدة الخاصة وموظفي الشؤون الإنسانية التابعين للأمم المتحدة من ذلك البلد، كنتيجة مباشرة للنزاع.

وكان من المستطاع أن تضع هذه التطورات، وفقا للظروف، النظام المتعدد الأطراف الذي ما زال يتعلم مواكبة تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة تحت ضغط شديد.

وفي ضوء هذه الاحتمالات القائمة، واجه مجلس الأمن تحدي إنفاذ قراراته وشجع بحكمة الأمين العام على الاضطلاع بمهمة شخصية للمساعي الحميدة في بغداد.

ووجهت البرازيل تشجيعها في شكل رسالة موجهة إلى الأمين العام من السيد لويس فيليبي لامبريا، وزير الخارجية. وفي المشاورات غير الرسمية لأعضاء مجلس الأمن، أشرنا على الأمين العام - وكان في داخله قد قرر أن يتصرف بهذه الطريقة - أن يكون حاسما فيما يتعلق بالموضوع ومرنا فيما يتعلق بالشكل. وأوردنا في هذا الصدد العبارة اللاتينية "المرونة في الشكل والحسم في الموضوع" (Suaviter in modum, fortiter in re).

وأوضحت السلطات البرازيلية كذلك لحكومة العراق، بجلاء، أنه يجب أن تفعل كل ما هو مطلوب إليها، لتوفير ما يضمن الامتثال لقرارات مجلس الأمن وكفالة نجاح مهمة الأمين العام.

وبفضل المزيج الرائع من الحزم والصبر والشجاعة التي هي من سمات شخصية السيد كوفي عنان، نجح في

مهمة نظر إليها المتشككون على أنها محكوم عليها بالفشل منذ البداية.

وتم التفاوض على مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير مع حكومة العراق بما في ذلك، في أشد أوقات المحادثات حسما، مع رئيس الدولة. وهي اتفاق ملزم قانونا، يؤكد من جديد، ضمن عناصر أخرى كانت جوهرية في الحل الدبلوماسي للأزمة، قبول العراق لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويعرب من جديد عن تعهد العراق بالتعاون التام مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويمنح اللجنة الخاصة وفريقها الخاص الجديد والوكالة الدولية للطاقة الذرية سبل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد لجميع المواقع في العراق، بما في ذلك، المواقع الرئاسية الثمانية، وفقا للإجراءات المحددة التي يجري وضعها الآن.

وعند تلقي إشعار بالمذكرة، أعربت حكومة البرازيل عن الأمل في إمكانية التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة بين العراق ومجلس الأمن. ومن جانبها، أعربت الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور)، الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل - إلى جانب بوليفيا وشيلي، في بيان مشترك عن توقعها أن يكفل حل هذه الأزمة السلم الدائم والمستقر في المنطقة. وأتيحت لرئيس البرازيل الفرصة ليعرب شخصيا للأمين العام عن اعترافنا بما تحقق في بغداد.

وبطبيعة الحال، ما زالت المهمة الشاقة المتمثلة في تنفيذ المذكرة والتحقق من القضاء على برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل، تنتظرنا. إلا أننا مقتنعون بأن مهمة الأمين العام، بالإضافة إلى تصميمه - الذي أكده من جديد اليوم - على إبقاء هذه المسألة قيد إشرافه الشخصي الوثيق من الآن فصاعدا، تتيح لمجلس الأمن فرصة عادلة لوضع مسألة الصلات بين العراق والأمم المتحدة على أساس أكثر استقرارا.

ونعتقد أنه، على أساس امتثال العراق المقبل للمذكرة، ستتهيأ الأحوال لكي نضع وراءنا النمط الدوري للأزمة فيما يتصل بالعراق. وترى حكومة البرازيل أن المذكرة توفر أساسا لقرار من مجلس الأمن يكفل امتثال العراق بدقة لقراراته، وفقا للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومشروع القرار الذي سيعتمده المجلس اليوم يفعل ذلك بالضبط.

فلنكن واضحين هنا: منذ عام ١٩٩٠-١٩٩١، وفي مواجهة الحالة التي نشأت عن غزو العراق للكويت، اضطلعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن باسمها، بمسؤولية تقرير التدابير اللازمة لإقامة واستعادة السلم والأمن الدوليين، في إطار الفصل السابع من الميثاق. وعليه، وفي نهاية حرب الخليج، الذي اتخذ فيه إجراء إنفاذي في إطار سلطة القرار ٦٧٨ (١٩٩٠)، لم يقتصر مجلس الأمن على الإحاطة علما بوقف إطلاق النار، بل أنه قام من خلال القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بإعلان ما يلي:

"بعد تقديم العراق إخطارا رسميا... بقبوله الأحكام (ذات الصلة) يسري وقف رسمي لإطلاق النار".

ليس فقط وقف الأعمال العدوانية، بل وقف رسمي لإطلاق النار - والفرق هنا حاسم.

وعلاوة على ذلك، في الفقرة ٣٤ - الفقرة الأخيرة - من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لم يقتصر مجلس الأمن على الصيغة التقليدية وهي "يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره". بل تجاوزها وذكر أنه يقرر

"أن يتخذ ما قد يلزم من خطوات أخرى لتنفيذ هذا القرار".

والنتيجة التي نستخلصها أن مسألة تنفيذ الشروط اللازمة لوقف إطلاق النار ما زالت في يد الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وللمجلس وحده سلطة أن يقرر ما إذا كان وقف إطلاق النار الرسمي الذي أعلنه في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ ما زال قائما، ومتى وفي ظل أي شروط يكون ذلك.

ومنذ أن بدأت المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار هذا، أكد لنا مقدموه أنهم لا يقصدون تضمين أي تلقائية في الإذن باستعمال القوة، في حالة انتهاك محتمل من جانب العراق. وبعد التغييرات التي أدخلت على نص مشروع القرار - وخاصة تبسيط الفقرة الثانية من الديباجة والصياغة الجديدة للفقرة ٥ من المنطوق، بما يتفق مع القرار ٦٨٧ (١٩٩١) - نشعر بارتياح

لأنه ليس هناك في أحكامه ما يأخذ من مجلس الأمن ما له من سلطة بموجب الميثاق ووفقا لقراراته. وقد استرشد الوفد البرازيلي أيضا أثناء المناقشات التي جرت بشأن مشروع القرار، بضرورة كفالة وحدة مجلس الأمن وسعى إلى تقديم مساهمته لتحقيق هذا الغرض.

لهذه الأسباب، سوف نصوت مؤيدين لمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد بوعلاي (البحرين): يود وفد بلادي، باسم أعضائه، أن يعبر عن الغبطة لترأس سعادتكم هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. كما يود وفد بلادي أن يعبر عن فائق تقديره لجهود الأمين العام التي بذلها لاحتواء الأزمة بالتوصل إلى نتائج إيجابية لجميع الأطراف. لقد واكبنا تلك الجهود منذ إعداد مهمته في بغداد إلى عرض مشروع القرار اليوم والمبني على مذكرة التفاهم.

إننا نعيش اليوم منعطفا تاريخيا في العلاقة بين العراق ومجلس الأمن، وتحديدا بين العراق من جهة وكل من اللجنة الخاصة المنشأة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة أخرى. إلى ما قبل يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، تاريخ توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة في بغداد، كانت العلاقة بين الطرفين تتأرجح بين الاستمرارية والقطيعة، مما انعكس سلبيا على أداء مهمات اللجنة الخاصة في تدمير الأسلحة ذات الدمار الشامل على أكمل وجه. لا، بل إن ذلك التأرجح في العلاقة أدى إلى انعدام الثقة مؤخرا وتوقف العمل. هذا الوضع سبب بدوره تأخيرا في إغلاق الملفات المتعلقة بتلك الأسلحة، وقد كانت المدة المبرمجة لتدمير الأسلحة لا تتعدى ستة أشهر، وها نحن في السنة السابعة والمهمة لم تصل إلى نهايتها بعد.

في هذه الظروف تمت زيارة الأمين العام لبغداد، وجرى توقيع الاتفاق الذي يعطي اللجنة الخاصة مجالا لتفتيش جميع المواقع وفي جميع الأوقات، مع مراعاة خاصة للمواقع الرئاسية الثمانية، ومع حفظ كرامة العراق وسيادته في نفس الوقت. من ناحية أخرى صادق المجلس في قراره ١١٥٣ (١٩٩٨) على الزيادة التي صارت أكثر من الضعف في برنامج النفط مقابل الغذاء، بحيث تحظى الإمدادات الإنسانية من البرنامج بنسبة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه لكي يتم تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي من جراء الحظر المفروض على العراق. إن هذه الزيادة التي تزامنت مع زيارة الأمين العام لبغداد لم تعط دفعة لمهمته فحسب، وإنما بينت حرص المجلس على تحسين الأحوال المعيشية للشعب العراقي. ويأمل وفد بلادي أن يتجاوب العراق مع قرار زيادة النفط مقابل الغذاء بشكل إيجابي وسريع، ويتطلع إلى تقرير فريق الخبراء الفني المشار إليه في الفقرة الثانية عشرة من ذلك القرار والمتعلق بمدى قدرة العراق على ضخ نفط بقيمة خمسة بلايين دولار كل ستة أشهر.

إن المحك الرئيسي الآن هو اختبار تنفيذ بنود مذكرة التفاهم على أرض الواقع، وتهيئة الأجواء المواتية لإنجاحها، ولذلك فإن على المجلس مساعدة الأمين العام، الذي نقدر جهوده، على الإسراع في ذلك التنفيذ. من هذا المنطلق يأتي مشروع القرار الذي نحن بصدد إقراره اليوم.

وبقدر ما صرفه أعضاء المجلس من جهد وعمل في الإعداد لزيارة الأمين العام لبغداد وتوفير الدعم اللازم لها، بقدر ما ضوعف هذا الجهد للتوصل إلى نفس الاجماع في صياغة هذا القرار الذي يأتي بصورة منطقية مبنيا على مذكرة التفاهم التي وقعها الأمين العام مع نائب رئيس الوزراء العراقي في ٢٣ من شباط/فبراير الماضي.

إن عناصر هذا القرار مترابطة ومتوازنة من حيث تسلسلها ومراحل تنفيذها: أولا: الإشارة إلى الحفاظ على سيادة واستقلال ووحدة العراق والكويت والدول المجاورة. ونحن نقدر هنا تضمين المجلس في القرار فقرة عن تعهده لصون الأمن والسلم في المنطقة، حسبما جاء في الفقرة الخامسة من المنطوق. وثانيا: اعتماد المجلس لمذكرة التفاهم وتطلعه إلى تنفيذها الكامل والسريع. وثالثا: دعوة الأمين العام إلى إعداد الإجراءات اللازمة لكي تقوم اللجنة الخاصة والوكالة الدولية بعملهما على أكمل وجه، سواء بالنسبة للمواقع الرئاسية أو المواقع الأخرى كما جاء في مذكرة التفاهم. وفي هذا الصدد يجدر التنويه بأن دولة البحرين تساهم في تسهيل هذه الإجراءات، كونها المقر العملياتي للجنة الخاصة. ورابعا: دعوة العراق إلى إعطاء اللجنة والوكالة الحرية التامة لدخول المواقع دون قيد أو شرط للتنفيذ الفعال لبنود القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وخامسا: تعهد المجلس بالنظر إلى فترة الحظر بموجب بنود القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وفي هذا الخصوص وجب عدم التغاضي عن

مسألة لا تقل أهمية عن موضوع إغلاق ملفات أسلحة الدمار الشامل، كموضوع الأسرى الكويتيين ومن الجنسيات الأخرى وموضوع الممتلكات.

لقد بذل مجلس الأمن جهودا في الحفاظ على وحدته ومكانته خلال الأزمة مع العراق، كما عمل المجلس على الحيلولة دون اللجوء إلى خيارات عسكرية كانت ستؤدي إلى آثار مدمرة على العراق والمنطقة بأكملها. لم يكن التوصل إذا إلى الحل السلمي للأزمة بالشيء السهل. لذا فنحن نريد أن نقنع أنفسنا بأن صفحة جديدة في التعامل مع العراق قد فتحت بواسطة المجلس وبالتالي فإن على العراق أن يثبت حسن نواياه ويتعاون بشكل جدي وسريع مع اللجنة والوكالة لكي يتم تدمير الأسلحة ذات الدمار الشامل تمهيدا لرفع الحظر والسير قدما إلى تنمية العراق وإسعاد شعبه.

هذه فرصة نادرة وهامة كرس فيها المجلس الحل السلمي للأزمة ولكن تعاون العراق المستقبلي سيحدد خط السير. أما وقد ثبّت مجلس الأمن ذلك الحل السلمي فإننا ندعو العراق إلى التجاوب مع الأمم المتحدة، وندعو الأمم المتحدة إلى تشجيعه على ذلك حتى يعم السلام المنطقة، مبتعدة عن الخيارات التي تعرضها للمخاطر.

إن دولة البحرين توافق على مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم، وسنصوت لصالحه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل البحرين على كلماته الرقيقة لي.

السيد هانس دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن سروري لترؤسكم هذا الاجتماع الهام من اجتماعات المجلس.

إن مشروع القرار الذي سنصوت عليه بعد قليل يشتمل على أربع رسائل بالغة الأهمية، يتناول كلا منها إحدى فقرات المشروع.

أولا: يقر القرار مذكرة التفاهم الموقعة بين نائب رئيس وزراء العراق والأمين العام. ونذكر جميعا أن الأمين العام قام ببعثته المهمة إلى بغداد بدعم كامل من مجلس الأمن. وفي هذا القرار يوضح المجلس أيضا أنه يدعم نتيجة البعثة.

ثانيا: إن مجلس الأمن مصمم على أن يرى أن القرار سينفذ ولن يتسامح إزاء أي انتهاك له. فرسالة المجلس قوية وواضحة: وهي أن أي انتهاك من شأنه أن يؤدي إلى أوخم العواقب بالنسبة للعراق.

ثالثا: يعني هذا القرار أنه إذا ما أوفى العراق بجميع التزاماته بموجب القرارات ذات الصلة، فسيكون بوسع مجلس الأمن أن يرفع الجزاءات، كما هو منصوص عليه في القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

رابعا: وهو أمر هام جدا لنا: إن مسؤولية مجلس الأمن عن السلم والأمن الدوليين، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، لا يمكن التحايل عليها. والفقرة الأخيرة من القرار هي تعبير عن ضرورة الحفاظ على هذه المسؤولية. فالمجلس سيبقي المسألة قيد النظر الفعلي، والمجلس هو الذي سيضمن تنفيذ هذا القرار.

ختاما، سيدي الرئيس، فإن الأمم المتحدة تعني أن نعمل معا، وعملنا معا سوف يؤدي إلى النتائج.

وستصوت السويد مؤيدة مشروع القرار المعروض أمامنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل السويد على كلماته الرقيقة لي.

السيد دانغوي ريواكا (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أتوجه إليكم بالشكر على كلماتكم الرقيقة لي وأن أعرب عن بالغ سروري لتبوئكم رياسة اجتماعنا هذا وأرجو لكم النجاح في رياستكم هذه.

وأود أن أكرر للأمين العام الإعراب عن تهانينا ومشاعر التقدير التي وجهتها له السلطات الغابونية عقب إبرامه مذكرة التفاهم مع الحكومة العراقية في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨. فقد ساهم هذا الاتفاق حقا في تهدئة الحالة الخطيرة التي كانت تهدد بتعكير أفق العلاقات الدولية.

وإذ يوشك مجلس الأمن اعتماد مشروع القرار المعروض عليه، أرى من المفيد أن أذكر بأهمية هذه الجلسة. فهذا الاجتماع يمثل بالنسبة لنا فرصة لإعادة

التأكيد على نحو رسمي للثقة لا يزال مجلس الأمن يوليها للأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعها مع السلطات العراقية تنفيذا كاملا.

ويأمل وفدي بشدة أن تغتنم السلطات العراقية فرصة المناخ المواتي الناشئ عن توقيع المذكرة لترجمة الالتزامات المبرمة إلى أعمال. ونحن نرى أن الامتثال الصارم من جانب العراق لهذه الالتزامات سيمكن مجلس الأمن من النظر في الوقت المناسب في امكانية رفع الجزاءات التي أضرت ضررا بالغا بالشعب العراقي وأوقعت عليه العقاب.

ولا يوجد ما يحمل على الاعتقاد بأن الحكومة العراقية لن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها رسميا أمام المجتمع الدولي. ونحن نرى أنه في حالة عدم امتثال السلطات العراقية لالتزاماتها، يمكن لمجلس الأمن أن يستخلص استنتاجاته وألا يتردد في القيام بالرد الفوري والمناسب.

وعلى أساس كافة هذه الاعتبارات سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل غابون على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن استهل كلمتي بالقول بأن من بواعث إحساسنا بالتشريف أن نرى السيد مومودو لامين سيدات جوبيه وزير الدولة للشؤون الخارجية في غامبيا يترأس هذه الجلسة الهامة. كما نحيي وجود الأمين العام بيننا ظهر اليوم.

وإن جلسة اليوم بالنسبة لنا تمثل اعترافا من جانب مجلس الأمن بالجهود غير المتوانية التي بذلها الأمين العام، والذي أفضت مهاراته الدبلوماسية الفائقة إلى مذكرة التفاهم التي نقرها رسميا اليوم. ووفدي يدرك بدقة الظروف الصعبة والمناخ الدولي المليء بالتحديات الذي عمل الأمين العام في ظله، ولذا فإن انجازاته ذات أثر جد عميق. وقد أصدرت حكومتي بيانا أيدت فيه مهمة الأمين العام عشية سفره وبيانا آخر إثر عودته تؤيد فيه نتائج المهمة. وفي الواقع أن الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، الرئيس روبرت موغابي قال في مذكرة موجهة إلى الأمين العام:

"إن الاتفاق الذي توصلتم إليه مع الرئيس صدام حسين نأمل جميعا أن يسهم إسهاما كبيرا في ايجاد تسوية سلمية بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذا الموضوع. وان نجاح مهمتكم قد جلب الشعور بالارتياح والغبطة لجميع الذين يتمنون كفالة إكمال ولايات لجنة الأمم المتحدة الخاصة وتجنب المزيد من المواجهات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط".

والنص الذي نحن بصدد اعتماده يمثل جهدا مشتركا لمعالجة الحالة التي تواجهنا. وفي هذا الصدد فإننا نشعر بالتقدير للعمل الذي أنجز والمرونة التي أبديت من جانب مقدمي مشروع القرار، وفدي المملكة المتحدة واليابان، بأخذهما لمختلف الآراء والمواقف بعين الاعتبار.

وإن شواغل وفدي التي تضمنت في المقام الأول صدور أقوى تأييد ممكن لإنجازات الأمين العام، قد تجسدت في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار الحالي. وهذا بالنسبة لنا يدل على تأييدنا الكامل وثقتنا التامة في قدرته على تنفيذ مذكرة التفاهم في أقصر وقت ممكن، ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام قد بدأ بذلك بالفعل.

كما أننا نفهم أن الفقرة ٣ تذكر بالالتزام الذي تعهدت به حكومة العراق في مذكرة التفاهم فيما يتعلق بمنح اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية سبل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد، وتحذر الفقرة من أي تنصل من هذا التعهد، قد يؤدي بالمجلس إلى اتخاذ إجراء إضافي وفقا للفقرة ٥.

أما اهتمامنا بالفقرة ٤ بخصوص رفع الجزاءات بموجب الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ فقد أخذ أيضا بعين الاعتبار وذلك بإضفاء نبرة أكثر إيجابية على الفقرة، مما يجعلها أكثر تواؤما مع الفقرتين ٦ و ٧ من مذكرة التفاهم. ونحن في الواقع ندرك أهمية هذه المسألة بالنسبة للشعب العراقي، ونعتقد أنها ينبغي أن تقاس بمدى امتثال حكومة العراق لالتزاماتها. وفي هذا الصدد نأمل أن تعجل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بإكمال المرحلة النهائية من عملها لتمكين المجلس من التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن رفع الجزاءات.

وكما ذكرنا على الدوام فإننا نتوقع من الحكومة العراقية أن تفي بكافة التزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة وأن تتعاون بصورة كاملة مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحدونا أمل وطيد في أنه بعد التوقيع على مذكرة التفاهم ستسود روح جديدة من التفاهم تيسر على نحو كامل، تسوية كافة المسائل المعلقة، وبإنصاف ودون تأخير، كما قال الأمين العام.

وأخيرا، نود أن نسجل اقتناعنا القائم على أساس التأكيدات التي أعطانا إياها مقدما مشروع القرار بأنه لا يتضمن أي شيء يمكن أن يفتح الباب بأي حال من الأحوال لأي نوع من الإجراءات دون إذن صريح من المجلس. وإن المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع في نهاية المطاف على عاتق مجلس الأمن.

ونأمل أن يفضي الحوار واستخدام الوسائل الدبلوماسية إلى تعاون بناء بين الأمم المتحدة والعراق. وعلى أساس هذا الفهم سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كينيا على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي، بخالص تهاني وفدي، على تولي غامبيا للرئاسة لشهر آذار/مارس، وأن أعرب كذلك عن ترحيبي الحار بكم، معالي وزير الخارجية، في هذا المجلس.

وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفدي للسفير ريواكا ممثل غابون على الطريقة المثلى التي أدار بها عمل المجلس في شهر شباط/فبراير.

خلال الأسابيع الأخيرة انخرط مجلس الأمن والمجتمع الدولي في جهود مكثفة للتصدي لوضع خطير نجم عن عدم امتثال العراق لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد تود اليابان أن ترحب ترحيبا مخلصا بالتحول الذي حققته زيارة الأمين العام الأخيرة. وتعتقد اليابان أن الاتفاق الذي أبرمه الأمين العام في بغداد يشكل خطوة حاسمة على طريق حل الأزمة.

وفي مذكرة التفاهم التي وقعها الأمين العام ونائب رئيس وزراء العراق في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، أكد العراق من جديد قبوله لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعهد بأن يمنح لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية سبل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن مذكرة التفاهم هذه توفر إطارا للتفتيش الكامل وغير المشروط لجميع المواقع من جانب لجنة الأمم المتحدة الخاصة، وفقا لجميع القرارات ذات الصلة. واسمحوا لي أن أعرب عن الأمل الصادق في أن ينتهي العمل على وضع اللمسات الأخيرة على اجراءات تفتيش المواقع الرئاسية وتقديم تقرير عنه إلى المجلس في أسرع وقت ممكن، وفي أن يكون بوسع اللجنة الخاصة أن تقوم عمليا بأعمال التفتيش فورا ودون شروط ودون قيود.

إن أهم شيء فيما يتعلق بهذا الإنجاز الكامل الذي توصل اليه الأمين العام هو التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات الواردة في مذكرة التفاهم هذه. وفي هذا السياق، فإن لمجلس الأمن دورا هاما للغاية يضطلع به وهو أن يعلن عن موقفه بالذات في ضوء مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن، على أساس مذكرة التفاهم التي توصل اليها الأمين العام ممارسة لصلاحياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

لهذا السبب فإن المجلس اليوم، يبت في مشروع القرار هذا، ونحن، أعضاء مجلس الأمن، مسرورون لتوضيح موقف المجلس في مشروع القرار هذا بأن نثني على مبادرة الأمين العام، وبأن نوافق على مذكرة التفاهم، وبأن نتطلع نحو تنفيذها المبكر والكامل.

واليابان، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار هذا، تود أن تسجل موقفها المتمثل في أن لمشروع القرار ثلاثة جوانب. أولا، يعتزم مجلس الأمن، بتأييده الجهود التي بذلها الأمين العام مع السلطات العراقية، أن يعلن موقفه الموحد، ألا وهو أنه يمنح تأييده الكامل لما أنجزه الأمين العام. والمهم حقا الآن التنفيذ العملي الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها على الورق في مذكرة التفاهم.

وثانيا، أن فحوى مشروع القرار هذا، ولا سيما الفقرة ٣ منه، هو التأكيد على أن امتثال حكومة العراق

لالتزاماتها، وقد أعيد ذكرها أيضا في مذكرة التفاهم وتنص على الوصول الكامل الفوري وغير المشروط وغير المقيد للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضروري لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ويود المجلس أن يسجل معها تصميمه الثابت على أن أي انتهاك في هذا الصدد من شأنه أن يكون له أوخم العواقب على العراق.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد ما أوضحته خلال المشاورات؛ وهو أن المقدمين يفهمون أن هذه الفقرة لا تعني التصدي للمسألة بما يسمى بطريقة تلقائية. وينبغي أن تكون هذه النقطة واضحة من فحوى الفقرة ٣، مثلما بينته، فضلا عما تنص عليه هذه الفقرة بوضوح.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه المجلس إلى الفقرة ٥ من مشروع القرار التي تنص على أن المجلس يبقي المسألة قيد النظر الفعلي، من أجل كفالة تنفيذ مشروع القرار هذا، ومن أجل إحلال السلم والأمن في المنطقة. ومشروع القرار ببساطة، لا يستهدف الحكم مسبقا على مسائل مستقبلية.

وثالثا، فيما يتعلق بمسألة جوانب الحظر المشار اليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فإن القرار يوضح تمام التوضيح تصميم المجلس على العمل وفقا لما ذُكر في ذلك القرار. وفي هذا الصدد، يحدو اليابان رغبة صادقة في أن يأتي اليوم، في أسرع ما يمكن، الذي ترفع فيه الجزاءات المطبقة على العراق حاليا عن طريق امتثال العراق الكامل لالتزاماته وللقرارات الأخرى ذات الصلة، حتى يتمكن العراق من أن يتبوأ مجددا مركزه الحقيقي ضمن المجتمع الدولي.

واليابان، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار هذا، وهي تعمل بالتعاون مع شريكتها الكفؤة للغاية، المملكة المتحدة، لم تدخر جهدا في محاولة وضع مشروع قرار منصف ومشرف يمكنه أن يظهر الإرادة الموحدة لجميع أعضاء مجلس الأمن، مدركة بالكامل المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقه في وقت الأزمة هذا. وتعتقد اليابان أننا نجحنا، نحن في مجلس الأمن، في التوصل إلى الطلب بصوت واحد أن يتعاون العراق تعاونا كاملا وغير مشروط مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة، بفضل التعاون الإيجابي والبناء جدا لجميع أعضائه.

وتود اليابان أن تسجل امتنانها العميق لجميع الزملاء الأعضاء في المجلس على تعاونهم من أجل التمكن من تحقيق هذا الأمر. لقد نجحنا في إظهار وحدة المجلس بشأن هذه المسألة الهامة للغاية المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل، وهي المسألة التي لها تأثير على السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي ضوء جميع هذه العوامل، ستصوت اليابان لصالح مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، اسمحوا لي أن أهنئ بلدكم، غامبيا، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن في شهر آذار/ مارس. ويشرفنا تشريفا خاصا، سيدي الوزير، أن تكونوا موجودين هنا اليوم. ونتمنى للممثل الدائم لغامبيا، السفير صلاح، النجاح في أعماله بصفته رئيسا، كما نشعر بالامتنان لرئيس المجلس في الشهر المنصرم، السفير دانغي رواكا، ممثل الغابون، على العمل الممتاز الذي قام به.

اليوم، يوشك مجلس الأمن على اتخاذ إجراء ننتظره منذ عودة الأمين العام من بغداد في الاسبوع الماضي. ويوافق المجلس، عن طريق مشروع القرار المعروض للبت فيه، على مذكرة التفاهم التي وقعها الأمين العام ونائب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨.

ونعتقد أن هذه الموافقة مناسبة ومفيدة. فهي تعزز الاتفاق الذي تم التوصل اليه في بغداد، وهو الاتفاق الذي نرى أنه منصف ومتوازن ويتماشى مع القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة.

ويقوم مجلس الأمن بعمله، عن طريق الإشادة بمبادرة الأمين العام والموافقة على المذكرة، في الجهود الآيلة إلى كفالة امتثال حكومة العراق لالتزاماتها.

إن تنفيذ مذكرة التفاهم ينبغي أن يبدأ دون إبطاء. ونشعر بالتشجيع لعلمنا أنه أُحرز تقدم في التحضيرات للاجراءات الإضافية لتفتيش المواقع الرئاسية. وسيقوم المجلس برصد عملية التنفيذ عن كثب. والرسالة التي يبعثها مشروع القرار اليوم واضحة: وهي أن امتثال حكومة

العراق الكامل لالتزاماتها المعاد تأكيدها في مذكرة التفاهم هو الطريق إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). من جانب آخر، أن أي انتهاك لهذه الالتزامات من شأنه أن يكون له نتائج سلبية للغاية. ومن شأنه أن يحطم كل ما قد تم التوصل اليه عن طريق المهمة الصعبة للأمين العام. ومن شأنه بالتأكيد أن يحدو بالمجلس إلى النظر في اتخاذ تدابير أخرى لكفالة الامتثال.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد أن الحزم والتصميم على استعمال وسائل أخرى غير وسيلة الدبلوماسية كانا يتصفان بأهمية حاسمة بالنسبة لمهمة الأمين العام. علاوة على ذلك، فإن وحدة مجلس الأمن كانت وستظل ذات أهمية قصوى.

ويحدونا الأمل في ألا تفوت حكومة العراق الفرصة الوحيدة التي وفرها إبرام اتفاقية التفاهم. وإن بذل العراق الجهود من أجل التنفيذ الكامل لتلك المذكرة ضروري كي يواصل مفتشو لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أعمالهم وإنجازها. ومن شأن ذلك أن يمكن مجلس الأمن في نهاية المطاف من النظر في رفع الحظر المشار اليه في القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

إن المشروع المعروض علينا يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا احتياجات هذه الدول وتطلعاتها المشروعة، وبخاصة احتياجات وتطلعات الكويت التي عانت بشكل بالغ. ومن المناسب أن نذكر اليوم بأن بعض المسائل المتعلقة بالكويت لم تحل بعد، بما في ذلك مسألة المفقودين والأسرى. ومجلس الأمن لم تغب عن باله هذه المسائل وسيكون عليه أن يتناولها في مناسبة أخرى.

واليوم، يتخذ مجلس الأمن قرارات في وقت يعد من عدة نواح وقتا فاصلا بالنسبة للأمم المتحدة. فهذا هو الوقت الذي يعاد فيه تأكيد إمكانية الدبلوماسية. وقد أعيد تأكيد دور الأمين العام مرة أخرى بوصفه ذخرا قيما للمنظمة وللمجتمع الدولي بشكل عام. وهذه أيضا لحظة ينبغي فيها لمجلس الأمن أن يظهر فيها قدرته على التصرف بوحدة وسرعة وإصرار. واعتماد مشروع القرار هذا اليوم سيكون علامة إيجابية في هذا الشأن. ونحن نود بشكل خاص أن نثني على وفدي اليابان والمملكة المتحدة لجهودهما في إعداد مشروع القرار هذا المعروض علينا.

ومن المهم في عملية تنفيذ مشروع القرار هذا أن يبدي مجلس الأمن نفس العزم والقدرة على التصرف حسب ما تقتضيه الحاجة. إن مسؤوليات مجلس الأمن بموجب الميثاق، والالتزامات المقابلة، ينبغي أن توضع في الاعتبار بشكل واضح. في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا، سيقرر مجلس الأمن، وفقا للمسؤولية المنوطة به بموجب الميثاق أن يبقي المسألة قيد النظر الفعلي، من أجل كفالة تنفيذ هذا القرار، وإحلال السلم والأمن في المنطقة. ونحن نتوقع أن يتلقى المجلس بشكل مستمر معلومات عن الحالة وأن يتصرف عند الضرورة وفقا لسلطاته.

وسلوفينيا ستصوت مؤيدة مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسر وفد بلادي أن يراكم، سيدي الرئيس، الممثل الموقر لبلدكم، تترأسون هذا الاجتماع. وهذه البداية لعملنا خلال هذا الشهر تحت قيادة غامبيا لم نكن لنطمع في أحسن منها.

قبل أسبوع وقع الأمين العام ونائب رئيس وزراء العراق على مذكرة تفاهم في بغداد وفرت منظورا جديدا لإنهاء الأزمة بين العراق والأمم المتحدة. وكما أبرز الأمين العام، ليس هذا مجرد اتفاق من نوع ما: إن القيادة العراقية ملتزمة بهذا الاتفاق على أعلى مستوياتها، لأن السيد كوفي عنان تفاوض عليه بشكل مباشر مع الرئيس صدام حسين.

وهذا الإنجاز الدبلوماسي الكبير أدى إلى تجنب الحرب وحظي فورا بالتأييد الإجماعي من أعضاء المجلس. لقد شجع المجلس الأمين العام على الذهاب إلى بغداد وعلى أن يحاول تحقيق حل دبلوماسي للأزمة وفقا لجميع القرارات ذات الصلة.

وعلى المجلس الآن أن يقوم بدوره، بإقرار الاتفاق الذي توصل إليه الأمين العام في بغداد. وإعراب المجلس

عن تأييده الإجماعي لمحاولة الأمين العام الدبلوماسية ينعكس بوضوح في مشروع القرار المعروض علينا، الذي يؤيده وفدي. وفي مشروع القرار هذا، يشيد المجلس بمبادرة الأمين العام ويقر مذكرة التفاهم.

ووفد بلادي، إذ يرحب بهذه النتيجة، يتوقع بطبيعة الحال أن تنفذ هذه المذكرة بأقرب وقت ممكن. إن جميع المواقع في العراق يمكن لمفتشي الأمم المتحدة أن يصلوا إليها الآن. ولدينا الآن فرصة جديدة لرؤية أن جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة يجري الوفاء بها في آخر المطاف. ونحن نتطلع إلى الإكمال السريع للإجراءات الضرورية كي يتاح للجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الوفاء بمهمتهما.

إن وحدة المجلس في اعتماد مشروع القرار هذا ستبعث بإشارة قوية لا غموض فيها إلى بغداد. وتنفيذ مذكرة التفاهم تتطلب بوضوح تعاون العراق التام. ونحن على ثقة بأن العراق لن يتوانى عن الارتقاء إلى مستوى التزاماته.

إن على لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة ينبغي أن تكملاها نيابة عن المجلس، ونحن نريد منهما أن تكونا قادرتين على القيام بذلك بسرعة وكفاءة. وأهداف هذه المهمة ـ وهي ضمان عدم قدرة العراق على استخدام أسلحة دمار شامل محظورة ـ واردة بوضوح في القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وينبغي لنا ألا ننسى أن في تحقيق هذه الأهداف فتح الطريق لرفع الجزاءات، التي تؤثر تأثيرا مأساويا على الشعب العراقي. وهذان الجانبان أعيد التأكيد عليهما في مشروع القرار الحالي. وفي هذا السياق، ينبغي عدم إغفال أهمية الإجراء الذي اتخذه المجلس الأسبوع قبل الماضي بإصدار القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) بشأن تعزيز البرنامج الإنساني في العراق على النحو الذي أوصى به الأمين العام.

ونحن نأمل أن تفتح رسالة الوحدة التي يوجهها المجلس عصرا جديدا من التعاون بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة، مادمنا نريد حقا أن تستعيد الأمة العراقية بأسرع وقت ممكن مكانها الكامل في المجتمع الدولي، وأن يرى الشعب العراقي نهاية معاناته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد رتشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): السيد الرئيس، يود الوفد الصيني أيضا أن يشاطر الوفود الأخرى الترحيب بكم في رئاسة مجلس الأمن في هذا الاجتماع الأول هذا الشهر.

قبل وقت قصير، قام الأمين العام السيد كوفي عنان، بتأييد واسع من المجتمع الدولي، بزيارة ناجحة للعراق ووقع مذكرة تفاهم مع حكومة العراق، فقضى بذلك على أزمة التفتيش على الأسلحة. وقد أسعد هذا الحدث وشجع الشعوب المحبة للسلام في أنحاء العالم. والصين تقدر غاية التقدير القرار الحكيم الذي اتخذه الأمين العام عند المنعطف الحاسم بين الحرب والسلام، وتؤيد جهوده الدبلوماسية. ونحن ننظر أيضا بشكل إيجابي إلى المرونة والحكمة اللتين أظهرتهما مختلف الأطراف في بلوغ هذه النتيجة الناجحة.

ونحن نعتقد أن مذكرة التفاهم قد حلت مسألة وصول لجنة الأمم المتحدة الخاصة، وفي الوقت نفسه استجابت لشواغل العراق المشروعة بشأن السيادة والكرامة والأمن، وذلك بما يتفق اتفاقا تاما مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن هذا تقدم كبير في عمل التفتيش الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة الخاصة، وسيساعد اللجنة بالتأكيد على إكمال المهمة التي أوكلها إليها مجلس الأمن في وقت سابق.

إن الحالة في منطقة الخليج معقدة وحساسة. وإذا عولجت بشكل مناسب فسيحل فيها السلام. وأي تهور قد يفجر حربا ليست في صالح أحد. وحل المشاكل التي برزت خلال عملية التفتيش بشكل سلمي مطلب عام لغالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويحقق المصلحة الأساسية لشعوب مختلف البلدان في منطقة الخليج. ويجب على مجلس الأمن أن يضع هذا في اعتباره وهو يتناول هذه المسألة الكبرى. والصين تمسكت دائما بالرأي بأن النزاعات الدولية ينبغي أن تحل عن طريق الوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية. إننا لا نقر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، لأن هذا لن يؤدي إلى حل مناسب لهذه المشاكل. بل من شأنه أن يسبب خسائر مادية كبيرة وربما يترك آثارا أكثر شدة.

إن الزيارة الناجحة التي قام بها الأمين العام، أثبتت مرة أخرى أن الجهود السياسية والدبلوماسية والحوار

الصبور هي الوسيلة الوحيدة لإزالة الشك وإيجاد حل ملائم. ونحن نأمل مخلصين أن تهيئ الأطراف المعنية في ظل الظروف الراهنة مناخا مواتيا للتنفيذ المبكر الشامل لمذكرة التفاهم وتمتنع عن أي عمل قد يؤدي إلى تدهور الحالة.

إن مشروع القرار المعروض علينا يستهدف دعم المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وإقرار مذكرة التفاهم. ويوضح أيضا أن مجلس الأمن سيعمل على رفع الجزاءات عندما ينفذ العراق القرار. وهذا يجسد وجهات نظرنا، ولذا فإن الوفد الصيني سينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعروض على المجلس.

وأود أن أشير أيضا إلى أن الوفد الصيني، أثناء المشاورات العديدة التي أجراها المجلس، طالب مرارا وتكرارا وبشكل لا لبس فيه بأنه ينبغي ألا يتضمن مشروع القرار ترخيصا آليا باستخدام القوة ضد العراق. ولقد استمعنا باهتمام بالغ هذا المساء للتوضيحات التي قدمها مقدما مشروع القرار، إلا أن هذه التوضيحات لم تبدد مخاوفنا بشأن ما يحتمل من إساءة استخدام مشروع القرار. ولذا أود أن أؤكد بأن اعتماد مشروع القرار هذا لن يعني بأي شكل من الأشكال بأنه يأذن بصورة آلية لأية دولة بأن تستخدم القوة ضد العراق. ولا يمكن لمجلس الأمن بل ولا ينبغي له أن يحكم مسبقا عما إذا كان العراق سينتهك قراراته؛ بل وينبغي ألا يحدد المجلس مسبقا مسار العمل في المستقبل. فالمجلس لا يمكنه أن يصدر أحكاما وقرارات إلا على أساس الظروف السائدة.

لقد كان موقف الصين الثابت هو أنه يجب على العراق أن ينفذ تنفيذا تاما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأنه يجب عليه أن يتعاون تعاونا تاما مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة. وفي الوقت نفسه، فإن العراق دولة ذات سيادة، وإن سيادته وكرامته وشواغله الأمنية المشروعة يجب احترامها أيضا.

وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم تقييما موضوعيا وفي الوقت المناسب عن تنفيذ العراق لقراراته. لقد حققت اللجنة الخاصة تقدما هاما في عمليات التفتيش التي تضطلع بها وفي تدمير أسلحة العراق. ويحدونا الأمل أن تقوم اللجنة الخاصة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتفاهم الذي تم التوصل إليه مع العراق، بتنفيذ المقترحات التي قدمت في دورتها الطارئة وأن تنجز مهمتها في التحقق وفي تدمير أسلحة الدمار الشامل لدى العراق في وقت مبكر، ليتسنى رفع الجزاءات المفروضة على العراق في أقرب موعد ممكن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود قبل كل شيء أن أعبر عن مدى سرورنا وفخرنا لأن نبدأ مداولاتنا هذا الشهر تحت توجيهكم، سيدي، وزير خارجية غامبيا. وأود أيضا أن أنقل خالص تهانينا لسلفكم، صديقنا الممثل الدائم لغابون، ولجميع أعضاء وفده.

ستصوت فرنسا مؤيدة مشروع القرار المعروض على المجلس، وغرضه الأساسي إقرار مذكرة التفاهم التي وقعها في ٢٣ شباط/فبراير الأمين العام، عن الأمم المتحدة، ونائب رئيس وزراء العراق، عن العراق. ومشروع القرار هذا ليس ضروريا سواء من الناحية القانونية أو السياسية لجعل مذكرة التفاهم سارية المفعول، بعد أن حظيت بموافقة المجلس في ٢٤ شباط/فبراير.

بالرغم من ذلك، ومن أجل تبديد أي أثر للتفسيرات أو التحفظات المتعلقة بمحتوى مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير، كانت فكرة جيدة أن يسعى المجلس - بمبادرة من المملكة المتحدة واليابان - للتأكيد على سلطة المذكرة من خلال قرار قوي يتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. ومشروع القرار الذي سنبت فيه هو بالتالي موضع ترحيب ومجد.

ومشروع القرار المعروض علينا يلبي ما نراه معيارا أساسيا: فهو موجز ويتصل اتصالا وثيقا بمذكرة التفاهم، التي يصادق عليها. وهو لا يسعى إلى إعادة كتابتها أو تعديل نطاقها.

وفي حين يؤكد المجلس تصميمه على كفالة الاحترام الفوري والشامل للالتزامات في إطار القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، فإنه يؤكد مجددا في الديباجة التزام جميع الدول الأعضاء بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، للعراق والكويت والدول المجاورة. وهناك غرض من التأكيد مجددا على هذا الالتزام في هذا الوقت.

وفي المنطوق، يشيد مجلس الأمن وبحق تماما بمبادرة الأمين العام ويؤيد مذكرة التفاهم. ويسجل مجلس الأمن التزام العراق بمنح اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية سبل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد. إلا أن المجلس يؤيد أيضا التزام اللجنة الخاصة باحترام الشواغل المشروعة للعراق المتصلة بأمنه الوطني وسيادته وكرامته.

ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقوم بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن بشأن وضع الإجراءات المتعلقة بالمواقع الرئاسية. وهذا أيضا أمر هام، بسبب الأزمة التي نشبت مؤخرا والمتعلقة بسبل الوصول إلى المواقع الرئاسية. وهنا يعترف المجلس بصلاحيات الأمين العام التي تعلو على ما عداها.

وهناك سبب لمشروع القرار هذا - بغض النظر عن إشادته التي لا بد منها بالأمين العام - يتمثل في توجيه تحذير جدي إلى العراق بشأن امتثاله لالتزاماته، بالإضافة إلى تبديد أية أوجه غموض بشأن أمد الجزاءات. وهذا الهدف الثنائي تحقق في الفقرات ٣، و ٤ و ٥. ولن أسهب بشأن هذه الفقرات؛ فمعناها واضح بالنسبة للقارئ. إن هدفنا يتمثل بطبيعة الحال في كفالة احترام قرارات المجلس، بما فيها الجزاءات المفروضة على العراق. إلا أنه يتمثل أيضا في توكيد امتيازات المجلس بطريقة تستبعد أي رد بصورة آلية. وقد أشار معظم المتكلمين السابقين إلى هذا الأمر، وشدد عليه بصورة قوية ممثل اليابان باسم المشاركين في تقديم مشروع القرار؛ وإنني أشكره على ذلك.

ولمجلس الأمن مبرراته في مناقشة بعض التدابير بسبب خطورتها. فمجلس الأمن هو الذي يجب أن يقيم سلوك بلد معين، وتحديد أية انتهاكات ممكنة عند الاقتضاء واتخاذ القرارات المناسبة.

وإنه لمن الأهمية بمكان أن يجتمع المجلس اليوم ليقرر، بالاجماع وبصورة رسمية، أنه سيبقي هذه المسألة قيد نظره المتواصل، تمشيا مع مسؤولياته بموجب الميثاق.

تنعقد جلسة اليوم بحضور الأمين العام. لقد مررنا بفترة أزمة عصيبة أتيحت تسويتها بسلام. ولقد كان من المستحيل التوصل إلى تلك النتيجة السلمية لولا العمل الشجاع الذي اضطلع به الأمين العام، ولولا تصميمه ومواهبه التفاوضية وحزمه. وفرنسا أسعدها أن تؤازره. إلا أن أفضل ثناء نزجيه له هو أن نضمن استمرار نجاح عمله.

ولا يمكن أن نحقق أي شيء دون التحلي باليقظة المستمرة ودون أن يحترم الجميع مذكرة التفاهم، وأيضا دون التفكير باستفاضة وهدوء في السبل الدائمة لإعادة السلام والاستقرار إلى منطقة الخليج والشرق الأوسط ككل. ولا ينبغي أن يعيش جيران العراق في حالة من انعدام الأمان. ويجب أن تستعيد الكويت الثقة وأن يستعيد الشرق الأوسط السلام العادل.

ولن يتسنى شيء دون مشاركة مستمرة من الأمين العام في أعمالنا وفي مداولاتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

سأطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/175.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٥٤ (١٩٩٨).

أدعو الآن أعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن استهل كلمتي بالترحيب بكم في رئاسة مجلس الأمن وبشكر سلفكم

السيد دانغي ريواكا، سفير غابون، على إدارته الماهرة للمجلس في شهر شباط/فبراير. وتشكر الولايات المتحدة الأمين العام على كلمته القوية والواضحة.

وترحب الولايات المتحدة بجهود الأمين العام لتأمين موافقة العراق على الامتثال لالتزاماته. ونحن نشعر بالإعجاب لأنه استطاع عن طريق تفانيه ومهارته أن يعود بمذكرة التفاهم التي أقرها المجلس توا. وتعرب المذكرة من جديد، بقوة، أنه يجب على حكومة العراق أن تتعاون تماما ودون شرط مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشعر بالامتنان العميق للأمين العام على جهوده الشجاعة والجهيدة. لقد استطاع، عن طريق دبلوماسيته، التي يساندها استعداد أمريكا لاستعمال القوة، أن يحقق ما يمكن أن يكون طفرة، لو نفذه العراق تماما.

وأود أيضا أن أشكر زملائي في المجلس لما أبدوه من صبر وروح تعاون. ويجب أن نخصص بعض الوقت لتهنئة أنفسنا، لأننا عملنا جاهدين للتوصل إلى الإجماع بشأن نص راسخ يمكننا أن نؤيده ونسانده جميعا - ويمكن أن يؤدي إلى حل لهذه الأزمة، لو تقيد العراق به.

والمسألة هنا ليست مسألة ما يسمى بالمواقع الرئاسية الثمانية. وإنما المبدأ هو مبدأ إتاحة إمكانية الوصول. ولقد أمنت مهمة الأمين العام إلى بغداد التزامات من العراق، تعد على الورق بأن يتيح العراق للجنة الخاصة سبل الوصول الكامل والفوري وغير المقيد وغير المشروط لجميع المواقع داخل العراق. وكفلت مهمة الأمين العام التزام العراق بالتقيد بأحكام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة - ليس فقط فيما يتعلق بنزع السلاح وإنما أيضا بأسرى الحرب والممتلكات الكويتية. وإننا إذ نرحب ببيانات العراق، فإن التزاماته مجرد كلمات على ورق والدليل في الاختبار.

إننا متشككون بعد ست سنوات من العهود المكسورة. والعراق عليه أن يفي بكلمته أو بالمطالب التي أعرب عنها مجلس الأمن في قراره.

إلا أننا نأمل أن تمثل مذكرة التفاهم، التي وقعها نائب رئيس وزراء العراق والأمين العام، نهاية سياسة العراق القائمة على عدم التعاون والمواجهة، وأن تؤدي إلى امتثال العراق الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونتطلع إلى الحصول على الإجراءات المقترحة من الأمين العام للمواقع الرئاسية، ونثق ثقة كاملة في أن المبادئ التوجيهية ستتفق مع كل قرارات المجلس.

ونحن نثق ثقة كاملة في لجنة الأمم المتحدة الخاصة وفي رئيسها التنفيذي. وسنراقب عمليات تفتيش اللجنة الخاصة للتأكد من أن العراق قد أتاح إمكانية الوصول الكاملة ودون قيد للجنة الخاصة - وهذه إمكانية تطالب بها قرارات مجلس الأمن وتقتضيها.

ويذكر القرار الذي اعتمده المجلس توا بالإجماع هذه المسألة ببساطة وبلاغة. ويجب على العراق أن يمتثل لقرارات مجلس الأمن وإلا فإنه سيواجه مغبة أعماله. وأية محاولة، وأكرر، أية محاولة من جانب العراق لأن يتيح ما يقل عن إمكانية الوصول الفوري، غير المقيد وغير المشروط لأي موقع، كما يذكر هذا القرار، سيؤدي إلى أوخم العواقب بالنسبة للعراق.

وينص هذا القرار أيضا على بداية جديدة للعراق لكي يتعاون بصورة كاملة مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتبث فينا مبادرة الأمين العام أملا جديدا. إلا أن العراق وحده لديه الخيار، العراق وحده لديه الحل، ويتمثل هذا الحل في التعاون التام والكامل. وما لم يبد العراق أنه على استعداد لأن يعود إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي ولأن يتقيد بقواعد التصرف المتحضر، فلا يمكنه أن يتوقع إلا عقاب مؤكد وعزلة مستمرة. إن الخيار كما قلت هو اختيار العراق.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي، في بادئ الأمر، أن أعرب عن ارتياحي العميق لرؤيتكم في هذه القاعة في منصب رئيس مجلس الأمن، لهذا الشهر، الذي تولت فيه غامبيا مسؤوليات الرئاسة. ونشعر أيضا بالامتنان لسلفكم، الذي تسلمتم منه مشعل أفريقيا في أعمال مجلس الأمن. لقد حظينا بالعمل خلال الشهرين، الماضي والحالي، تحت رئاسة أفريقيا، التي قدمت للعالم العديد من القادة السياسيين الذين يتسمون بالحكمة وبمراعاتهم للغير.

إن روسيا قد التزمت بصورة مطردة بالتنفيذ الشامل لقرارات مجلس الأمن الرامية إلى تسوية الأزمة في الخليج. وقد أيدنا تماما الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ ولايتهما. وقد سعينا سعيا حثيثا لحمل العراق على الوفاء الكامل بالتزاماته في إطار تلك القرارات. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها رفع الجزاءات. وفي هذا الصدد، ومن أجل الامتثال التام للقرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ستكون الخطوة الأولى هي رفع الحظر المفروض على توريد النفط حتى يتم التصدي لجميع المسائل الواردة في "ملف نزع السلاح" العراقي، والانتقال إلى مرحلة الرصد الطويل الأجل.

وبفضل مهمة الأمين العام الناجحة في العراق، هناك فرصة حقيقية لتعجيل عملية تحقيق تسوية شاملة في الخليج. وتشعر موسكو بتقدير كبير للاتفاق المبرم بين الأمين العام والإدارة العراقية، فهو يمثل نجاحا دبلوماسيا كبيرا للمجتمع الدولي بأكمله، ويشهد لفعالية الأدوات المتوفرة للأمم المتحدة في الحل السلمي للمنازعات الدولية. ونشيد بما أبداه الأمين العام من مهارة دبلوماسية وحكمة وشجاعة في الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لقد اتخذت روسيا خطوات محددة دعما لبعثة الأمين العام وبذلت كل ما في وسعها للتغلب على الأزمة المتعلقة بأنشطة لجنة الأمم المتحدة الخاصة في العراق. وكانت روسيا تسترشد بالأهداف الأساسية، ألا وهي: ضرورة الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل في العراق، واستمرار عمليات الرصد التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا المجال، وتفادي العواقب الشديدة الخطورة على المنطقة بكاملها إذا لم تتم السيطرة على الموقف. إن مذكرة التفاهم الموقعة في بغداد في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ تحقق هذه الأهداف. لقد أتيح لبعثة الأمم المتحدة الخاصة، على أساس الاجراءات الحالية، بمواصلة عملها في العراق من دون عائق، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن بشكل كامل، بما في ذلك ضرورة احترام سيادة العراق وكرامته واهتماماته الأمنية المشروعة. ووضع أساس ثابت للإسراع في تنفيذ التوصيات التي وضعتها اللجنة الخاصة في دورتها الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي من أجل زيادة فعالية عملها والاعتماد في ذلك على دعم دولي أوسع. ولقد قامت روسيا، من جانبها، بتقديم مقترحات إلى اللجنة الخاصة تهدف إلى تعزيز اشتراكها في أنشطة اللجنة.

كما أننا نتوقع توضيحات سريعة للاجراءات المتفق عليها لفحص المواقع الرئاسية وتفتيشها، حتى ننطلق بسرعة نحو تنفيذ مذكرة التفاهم تحت إشراف الأمين العام. إن مذكرة التفاهم ذات قوة قانونية كاملة. وهي تتفق مع الأعراف المقبولة عموما لممارسة القانون الدولي في مجال الاتفاقات الدولية. ولقد تمت الموافقة عليها من مجلس الأمن في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ عندما قدم الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن عن نتائج بعثته وتناوله بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في نفس اليوم.

إن القرار الذي نعتمده اليوم، رغم العملية المعقدة التي مر بها من أجل تنسيقه، يعكس عددا من النقاط الأساسية بالنسبة لنا ولكثير من الوفود الأخرى. فهذا القرار استطاع أن يؤمن توافقا في الآراء في مجلس الأمن.

وليس الغرض الرئيسي من القرار هو مجرد إعادة تأكيد التأييد لبعثة الأمين العام، وإنما الموافقة الرسمية على مذكرة التفاهم والتأكيد على ضرورة تنفيذها تنفيذا تاما وعاجلا. فالقرار لا يشتمل على شيء يتجاوز حدود الاتفاقات التي حققها الأمين العام في بغداد. ومن المهم أن القرار يحتوي على تأكيد التزامات العراق، وأنه يذكر التزام جميع أعضاء الأمم المتحدة بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

ويحمل القرار إنذارا سياسيا إلى العراق بأن أي انتهاكات جديدة يقوم بها ستكون لها عواقب وخيمة للغاية، وفي نفس الوقت يراعي القرار بشكل كامل الحقوق القانونية لمجلس الأمن، بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إذ يذكر القرار على وجه التحديد أن مجلس الأمن هو الذي سيكفل مباشرة تنفيذ القرار، بما في ذلك اتخاذ القرارات المناسبة. ومن ثم فإن أي تلميح بالتلقائية فيما يتعلق باستخدام القوة مستبعد ولن يكون مقبولا من غالبية أعضاء المجلس.

وكان للبيانات الواضحة التي لا لبس فيها، التي قدمها مقدمو مشروع القرار أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن عدم وجود هذه التلقائية في النص، دور خاص في الوصول

إلى توافق الآراء. فإذا ما حدث انتهاك لمذكرة التفاهم، ونرجو ألا يحدث، فإن مجلس الأمن يقوم عندئذ بمناقشة الوضع الذي ينشأ ويتخذ القرار المناسب في ذلك الوقت. وقد أكد ممثل اليابان هذا الموقف بشكل واضح باسم مقدمي مشروع القرار في البيان الذي أدلي به اليوم في الجلسة الرسمية. ونحن ممتنون لذلك.

لا أحد يستطيع تجاهل القرار الذي اعتمدناه اليوم ويحاول التصرف متجاوزا مجلس الأمن. وفي نفس الوقت يبين القرار بوضوح أن هناك بصيصا من النور في نهاية الطريق، بتأكيده على أن المجلس سوف يستهدي فيما يتعلق بنظام الجزاءات الحالي بأحكام قراره ٦٨٧ (١٩٩١) التي تتضمن، بالطبع، الفقرة ٢٢ بشأن المعايير اللازمة لرفع الجزاءات. ونأمل أن يحدث هذا في وقت قريب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة لي.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الدولة للشؤون الخارجية في غامبيا.

إن الحالة في العراق وعلاقته بالأمم المتحدة ظلت مصدر قلق كبير لمدة طويلة، وخاصة في الأسابيع الأخيرة. ولقد ظل العراق منذ اتفاقات وقف إطلاق النار في عام ١٩٩١ يخرق التزاماته تجاه الأمم المتحدة باستمرار.

وبالرغم من هذه الانتهاكات فقد تعاطفت الأمم المتحدة بوضع برنامج النفط مقابل الغذاء، وكانت كريمة في زيادته مؤخرا بموجب قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨)، وهي بادرة إنسانية تهدف إلى تخفيف بعض المعاناة التي يواجهها شعب العراق. ويبدو أن هذا البرنامج يسير بنجاح.

إلا أن التقارير التي تصل المجلس تكشف عن عرقلة مستمرة من جانب العراق للجنة الأمم المتحدة الخاصة في أداء واجباتها ومنعها من الوصول إلى المواقع الرئاسية الثمانية التي أعلنها بشكل انفرادي باعتبارها مواقع حساسة. وتفيد التقارير أن العراق لا يعرقل عمل اللجنة فحسب، ولكنه لا يتوخى الشفافية في بياناته. وإن موقف وفدي هو أن العراق يجب أن يفي بالتزاماته أو يفرض عليه الوفاء بها.

إن مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمين العام ونائب رئيس وزراء العراق هي فرصة نرحب بها جدا، ونهنئ الأمين العام مرة أخرى على إنجازه البطولي. وهذا دليل واضح على أن الدبلوماسية الوقائية هي أنسب الحلول للتهديدات للسلم العالمي. ويشيد وفدي بهذا الإنجاز الذي أعاد الراحة للعالم ولذلك سيبقى خالدا في تاريخ الأمم المتحدة.

ولقد كشفت المسألة العراقية الحالية عن حب هذا العالم للسلام، ولذلك فإن علينا أن نسعى إلى إعطاء العالم ما يصبو إليه، ألا وهو السلام للإنسانية. ونأمل أن يشاركنا العراق نفس العواطف.

ونحن إذ نناشد العراق الوفاء بالتزاماته، فإننا نعتقد أن هذا المجلس يجب أن يبقى على أهبة الاستعداد للتصرف إذا ما حاول العراق - كعادته - خرق التزاماته بموجب مذكرة التفاهم أو سائر القرارات ذات الصلة.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لتسجيل أعمق التقدير للعمل الذي قام به مقدمو مشروع القرار الحالي بشأن العراق.

ولا شك في أن المشاورات المطولة التي تمت مؤخرا ونتيجتها الحالية إنما تبرز وحدة هذا المجلس. والقرار الحالي هو فكرة تدعو للترحيب، فهو يشتمل على أحكام هامة يعتقد وفدي أنها صائبة وتلقى منا التأييد.

ففي الفقرة الأولى يعتمد المجلس، بشكل واضح، ويقر الإنجاز العظيم الذي حققه الأمين العام. وليس المقصود من هذا القرار أن يتناول موضوع التلقائية.

وأعود الآن إلى تولي مهام وظيفتي كرئيس لمجلس الأمن.

يستمع المجلس الآن إلى البيانات المقدمة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل مصر، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة،

دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد العربي (مصر) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل المكسيك. أدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد تيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن في شهر آذار/ مارس. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، ممثل غابون الدائم، الذي أدار بمهارة فائقة عمل المجلس في شباط/فبراير، الذي تميز بأنشطة مكثفة.

يشارك وفدي اليوم في هذه المناقشة ليعيد تأكيد التزام المكسيك الراسخ بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولا شك أن تاريخ المنظمة قد سجل نجاحات وإخفاقات، وشهد حالات جمود وحالات اتسمت بروح خلاقة. إننا نجتمع هنا اليوم لنحتفي بالدبلوماسية، ولنشهد على الإمكانيات الباهرة التي لا يزال يوفرها الميثاق ومؤسساته.

والمكسيك على اقتناع راسخ بأن الحل السلمي للصراعات يجب أن يسود في جميع الأوقات بوصفه الوسيلة المفضلة للتوفيق بين الخلافات وتعزيز التفاهم. وهذا أحد المبادئ الثابتة التي تحكم سياسة بلدي الخارجية وهي مبادئ تضرب جذورها في تاريخنا وتقاليدنا المسالمة، ومدرجة في دستورنا.

وتود المكسيك مرة أخرى أن تعرب عن امتنانها للخطوات التي اتخذتها مختلف البلدان والمنظمات من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع الذي نشب بصدد عمليات تفتيش الأمم المتحدة في العراق.

وقد سبق لحكومتي أن أعربت عن تأييدها الكامل للمهمة الجليلة التي اضطلع بها الأمين العام للمنظمة، السيد كوفي عنان، لإيجاد حل دبلوماسي يضمن الامتثال الكامل لقرارات الأمم المتحدة ويتجنب استعمال القوة، وعن تضامننا مع تلك المهمة. ولذلك فإنه يسعدني غاية السعادة أن أتوجه بتهاني الخالصة للأمين العام. ولقد أتيحت لمهمته، بالطبع، الكثير من وسائل وتعبيرات الدعم الواسع، إلا أن مواهبه ومهاراته ومثابرته برهنت على قيمة الدبلوماسية ورفعت اسم الأمم المتحدة عاليا.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه بفضل جهود الأمين العام مع أعلى السلطات في الحكومة العراقية، يتضمن الالتزامات الضرورية لإعطاء قرارات مجلس الأمن مفعولها الكامل. وحكومتي ترحب بهذه النتيجة، ونحن واثقون في أن حكومة العراق ستبدي حسن النية وتمتثل للالتزامات التي تعهدت بها. وهذا بلا شك أفضل طريق لاتخاذ منهج جديد صوب السلم والأمن الدوليين: أي استبدال أعمال التحدي والقوة بتدابير لتعزيز التعايش السلمي وجعله ممكنا، واحترام القانون الدولي والحلول التفاوضية للمنازعات.

إن المثل العليا التي وضعت في سان فرانسيسكو لا تزال حية وصالحة. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة أننا يمكن وينبغي أن نطمح إلى التعايش المتحضر بين شعوب الأرض، الذي تسود فيه حجج العقل، والمساواة، والعدل، والديمقراطية، والقانون، والأمم المتحدة لا تزال تمثل المحفل المتميز للمجتمع البشري لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن سروري لمخاطبة المجلس تحت رئاستكم المتميزة، سيدي، وعن تقديرنا لسلفكم للطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون المجلس خلال الشهر الماضي.

ويود وفدي أن يهنئ الأمين العام على جهوده المخلصة والدؤوبة في إيجاد حل سلمي للأزمة في الخليج. ونرحب بإقرار مجلس الأمن للاتفاق الذي أبرمه بعد جهود

مضنية مع بغداد. وفي نهاية المطاف، يبدو أن صوت العقل والحكمة قد ساد، ويمكننا جميعا أن نبتهج بذلك.

وموقف باكستان المبدئي بشأن هذه المسألة معروف جيدا. ففي رسالة موجهة إلى الأمين العام في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٨، كرر رئيس وزراء باكستان تأكيد أن:

"باكستان تؤيد التنفيذ الكامل، نصا وروحا، لجميع قرارات الأمم المتحدة بدون استثناء، سواء أكانت تتعلق بالعراق أم كشمير، أم فلسطين، أم أية قضية أخرى".

وتتمسك باكستان بمبدأ سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية. وقد ظللنا ننصح باستمرار بعدم استخدام القوة. والعمل العسكري ضد العراق ليس من شأنه إلا أن يزيد من مكابدات الشعب العراقي البريء الذي عانى كثيرا بالفعل طوال السنوات السبع الماضية من جراء الجزاءات والحرمان الذي فرض عليه.

وباكستان يحدوها أمل وطيد في أن يمهد إقرار مجلس الأمن لمذكرة التفاهم الطريق للتنفيذ التام والدقيق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك للرفع المبكر للجزاءات المفروضة على العراق. ونحن نحث جميع الأطراف على الوفاء المخلص بالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم حتى يطل فجر ذلك اليوم قريبا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد حازمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم إلى الأمين العام سعادة السيد كوفي عنان، بعميق تقدير وفد بلادي وتهانئه على قيامه بمبادرة جريئة تمثلت في زيارته بغداد وإبرامه اتفاقا مع الحكومة العراقية بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، الأمر الذي يخلف آثارا عميقة على السلم والأمن الدوليين. لقد أعد الأمين العام لزيارته إعدادا جيدا، ونال تأييد مجلس الأمن بالإجماع وتشجيع ودعوات المجتمع الدولي بأسره. وماليزيا ترحب ترحيبا حارا بالاتفاق الذي أبرم بين الأمين العام والعراق، وهو الاتفاق الذي جنَّبنا ما نعتقد أنه هجوم عسكري غير ضروري وطائش على العراق كان من شأنه أن يؤدي حتما إلى وقوع خسارة مأساوية في أرواح الأبرياء وتدمير الممتلكات.

إن الأمين العام، باضطلاعه بهذه المهمة، قام حسبما صرح به وزير خارجية بلادي في رسالة بعث بها إلى الأمين العام في وقت متأخر من اليوم

"بالتأكيد مجددا على سلطة مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، فضلا عن قيامه، في وقت خطير جدا، بالحفاظ على الثقة والتفاهم المتبادلين فيما بين الدول الأعضاء، وكذلك احترام القانون الدولي وكرامة البلدان الأعضاء وسيادتها، وهو لم يمنع وقوع صراع عسكري طائش فحسب، بل أعاد الأمم المتحدة أيضا إلى مكانها الصحيح في طليعة الدبلوماسية الدولية".

وتشعر ماليزيا بكبير الارتياح والامتنان إزاء حقيقة أن الحكمة والتعقل والدبلوماسية البنَّاءة والخلاقة - لا سيما من جانب الأمين العام - تغلبت في نهاية المطاف على الإغراء الأولي باستعمال القوة.

لقد كانت ماليزيا تعمل في المجلس عام ١٩٩٠ عندما حدث غزو الكويت. وأيدنا إلى جانب أعضاء آخرين في مجلس الأمن قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) الذي يدعو إلى انسحاب جميع القوات العراقية من الكويت. وإن جلسة المجلس تنعقد اليوم وسط تطورات نجمت عن أزمة تـُمكن لجنة الأمم المتحدة الخاصة من الوصول الكامل إلى جميع مواقع أسلحة التدمير الشامل المشكوك فيها في العراق، وامتثال العراق الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن. وتنضم ماليزيا إلى بقية المجتمع الدولي في دعوة العراق إلى احترام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة احتراما لا لبس فيه ودون تحفظات، بما في ذلك القرار المتخذ توا، بينما تدعو المجلس في الوقت نفسه إلى أن يحترم سيادة العراق وكرامته وسلامته الإقليمية.

ويحدو ماليزيا أمل وطيد في أن تؤيد جميع الأطراف المعنية مذكرة التفاهم التي وقـَّعها الأمين العام، السيد كوفي عنان، ونائب رئيس وزراء العراق، السيد طارق عزيز، وأن تؤيد القرار المتخذ للتو، الأمر الذي يعمل مرة وإلى الأبد على حل النزاع القائم بين العراق ومجلس الأمن على مسألة تمكين لجنة الأمم المتحدة الخاصة من الوصول

إلى مواقع أسلحة التدمير الشامل المشتبه فيها في العراق. ويحدو ماليزيا أيضا الأمل في أن تنعدم الحاجة بعد الآن عقب هذا الاتفاق الأخير واتخاذ قرار اليوم إلى وجود أية ضرورة أو حجة لعمل عسكري ضد العراق، وفي ألا يوجد سوء فهم آخر لهذه المسألة، ووجوب أن يحل، إن وجد للأسف عن طريق الدبلوماسية بدلا من استعمال القوة. وهذه، بالنسبة لوفد بلادي، هي الطريقة الوحيدة المقبولة والمتحضرة التي يجب أن تُتبع في العلاقات بين الدول بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نرى أن استعمال القنابل في هذه الظروف، مهما كانت ذكية، من شأنه أن يعني بالتأكيد فشلا محزنا للدبلوماسية، وعدم رغبة في استغلالها بصورة كاملة.

ولا تزال ماليزيا تشعر بقلق عميق إزاء المحنة الشديدة التي ما زال شعب العراق يعانيها لفترة طويلة، ويعاني العديدون منهم الآثار المدمرة الناجمة عن سبع سنوات من الجزاءات التي فرضها عليهم المجتمع الدولي. لذلك نناشد أعضاء المجلس، باسم الإنسانية، ألا يفرضوا عقوبة أخرى على الشعب العراقي قليل الحظ، وأن يكفلوا التنفيذ السلس لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، فضلا عن القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) الذي اتخذ مؤخرا. ويحدونا الأمل في أن يتمكن العراق، عن طريق التنفيذ الكامل للاتفاق الأخير هذا، من أن يرى الصباح الذي يتوق إليه بعد ليله المظلم الطويل.

وترحب ماليزيا ترحيبا حارا بالقرار الذي اتخذه المجلس مؤخرا وتؤيده تأييدا قويا، وهو القرار الذي يُضاعف برنامج النفط مقابل الغذاء باعتباره ترتيبا عمليا لتجنب المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية القائمة حاليا في العراق. ويحدو ماليزيا الأمل في أن يُحقق هذا قدرا إضافيا من المعونة بغية التخفيف من حدة معاناة شعب العراق وكفالة أن يُسمح له بالاستفادة من موارده الطبيعية الغنية، حسبما تنص عليه أحكام قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). ولا نزال نأمل ونتضرع أن تُرفع الجزاءات المفروضة على ذلك البلد في المستقبل القريب مع حل الخلافات القائمة حاليا بين المجتمع الدولي والعراق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أهنئ وزير الشؤون الخارجية في غامبيا على عمله رئيسا للمجلس في شهر آذار/مارس هذا. ونود أيضا أن نتقدم بأحر آيات شكرنا إلى السفير دانغي ريواكا، ممثل غابون، على اسهامه، خلال ولايته في شهر شباط/فبراير، في تهيئة جو أفضى إلى اضطلاع الأمين العام بالمهمة المعقدة والبعيدة الأثر في بغداد.

وفي السياق نفسه وفي نفس الوقت، وجه رئيس جمهورية الأرجنتين، السيد كارلوس منعم، بتاريخ ١٧ شباط/فبراير، وفي ظل ظروف محفوفة بغموض مأساوي، رسالة إلى الأمين العام دعما لإيجاد حل دبلوماسي لهذه الأزمة الخطيرة.

وبوسعنا اليوم أن نُرحب بالتصميم والهدوء والمهارة الدبلوماسية التي أظهرها الأمين العام والمسؤولون الذين رافقوه في بذل المساعي الحميدة مع حكومة العراق. ونظرا لذلك النجاح، تعزز دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه في صون السلم والأمن الدوليين واكتسب قدرا أكبر من الوضوح. وبالإضافة إلى ذلك، تعززت سلطة مجلس الأمن. إن مسؤولياته منصوص عليها بوضوح في الميثاق ولا يمكن التهرب منها تحت أي ظرف من الظروف.

إن مذكرة التفاهم التي توصل إليها الأمين العام في بغداد تتصدى لمسألة الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك احترام الجوانب المتعلقة بولاية اللجنة الخاصة. ويجب تفسير ذلك الاتفاق تفسيرا دقيقا والامتثال له بحسن نية ووفقا للقانون الدولي. وهذه أيضا رسالة واضحة بعثت بها حكومة الأرجنتين بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير المنصرم، بصفتها الرئيسة المؤقتة للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، بالنيابة عن تلك المنظمة.

علاوة على ذلك، نعتقد أن البيان الذي أدلى به الأمين العام في بداية الجلسة اليوم لخص على نحو دقيق وبليغ جدا رأي حكومة الأرجنتين.

أخيرا، نعرب لجميع أعضاء هذا المجلس عن امتناننا للحساسية التي أعرب عنها بالاعتماد الإجماعي للقرار ١١٥٣ (١٩٩٨). ونأمل أن يحسن تنفيذه السريع بشكل كبير الحالة الإنسانية لشعب العراق ويسهم في التعبئة التامة لاقتصاد المنطقة التي تتوفر بها إمكانية بشرية ممتازة للتقدم والتنمية المستدامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الريقية التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل مصر، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): السيد الرئيس أبدأ بياني بالترحيب بكم - معالي وزير خارجية غامبيا - وأهنئكم على رئاسة المجلس لهذا الشهر، كما يسعدني أن أتقدم بخالص التقدير للسفير دانغ ريواكا الممثل الدائم لغابون على رئاسته القديرة للمجلس خلال الشهر الماضي.

أود في البداية، وباسم مصر، أن أشيد بالجهود المخلصة والدؤوبة التي بذلها الأمين العام، وأن أهنئه على النجاح التاريخي الذي حققه وفقا لمسؤولياته النابعة من الميثاق لنزع فتيل الأزمة والتوصل مع الجانب العراقي إلى مذكرة تفاهم تسمح بإعمال ترتيبات خاصة لتفتيش المواقع الرئاسية التي تعتبر في أي بلد من بلاد العالم جزءا هاما من رموز السيادة.

إن المشاورات المكثفة التي عقدها الأمين العام مع كافة أعضاء المجلس - دائمين وغير دائمين - واتصالاته المستمرة التي أجراها مع قادة الدول القادرة على التأثير على مجريات الأزمة، أتت - دون شك - بثمارها وجنبت العالم الانزلاق إلى ما قد يسمى "بهاوية استخدام القوة" والتي من المؤكد أنها كانت قد تؤدي لآثار مدمرة، ليس فقط على الشعب العراقي وإنما على شعوب المنطقة، وعلى السلم والاستقرار فيها والتي كانت يمكن أن تمتد آثارها إلى العالم بأسره. ولا شك لدينا في مصر أن نجاح الأمين العام في مهمته التاريخية لأبلغ دليل على الدور المحوري الذي يجب على الأمم المتحدة الاضطلاع به لصيانة السلم والأمن الدولي في جميع بقاع العالم. ولا شك لدينا في مصر أن نجاح الأمين العام في هذه المهمة لأبلغ دليل أيضا على أهمية الاعتماد على الأمين العام في مثل هذه المهام الدبلوماسية الحساسة.

لقد أعربت مصر منذ بداية اندلاع الأزمة عن رفضها لاستخدام القوة العسكرية كوسيلة لحل المنازعات الدولية بصفة عامة. إن استخدام القوة، ليس فقط محرما دوليا طبقا لقواعد القانون الدولي، وإنما وضع ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الرابعة من المادة الثانية ضوابط في حالة اللجوء للقوة. وكذلك في المادة الثانية والأربعين من الميثاق نجد ضوابط لتحريم استخدام القوة كما نجد مثل هذه الضوابط في المادة الحادية والخمسين فيما يتعلق بحالة الدفاع الشرعي وفي جميع الأحوال يجب أن تخضع هذه الضوابط للسلطة التقديرية لمجلس الأمن.

لقد سارعت مصر بتكثيف اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية وقد وجه الرئيس حسني مبارك - خلال احتدام الأزمة - رسائل عديدة إلى الرئيس العراقي لحثه على الإسهام في التوصل إلى حل يتفق مع قرارات مجلس الأمن، كما أجرى الرئيس مبارك العديد من الاتصالات مع قادة الدول العربية والعديد من الدول الأخرى المؤثرة ومع الأمين العام. وبصفته رئيسا للقمة العربية أوفد الرئيس مبارك الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية إلى بغداد لبذل قصارى الجهود في سبيل إيجاد تسوية سلمية للأزمة، مما ساهم - بالإضافة إلى الجهود التي قام بها الاتحاد الروسي وفرنسا ودول أخرى في تهيئة المناخ المناسب للزيارة الناجحة التي قام بها الأمين العام لبغداد.

لقد أحرزت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى مدار قرابة سبع سنوات تقدما ملحوظا في سبيل نزع أسلحة العراق المحظورة وفقا للفقرات من ٨ إلى ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). إن هذا التقدم لا بد وأن يؤخذ في الاعتبار عند تقويم الامتثال العراقي تمهيدا لرفع العقوبات التي أدت إلى تدهور الأحوال المعيشية لشعب العراق الشقيق وفي هذا الصدد ترجو مصر أن ترى تقدما مماثلا حول موضوع الأسرى والمفقودين وحول موضوع الممتلكات الكويتية.

وفي ختام البيان يرى وفد مصر أن هناك أهمية خاصة في التذكير بأن الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والخاصة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لا تزال دون تنفيذ. ومصر تطالب منذ عام ١٩٩٠ أن تنشأ هذه الفقرة وأن تشمل جميع دول المنطقة بدون أي استثناء وأننا عندما نؤكد على أهمية تنفيذ العراق لكافة التزاماته وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات

الصلة فمن واجب مجلس الأمن ألا يغفل النظر جديا في كيفية تنفيذ هذه الفقرة الهامة، بغية تحقيق الأمن القومي الإقليمي بما من شأنه أن يظهر اضطلاع المجلس بمسؤولياته دون أي انتقائية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل مصر على كلماته الرقيقة التي وجهها الي.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي بيرو والكويت يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أزمع، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد غويلين (بيرو) والسيد أبو الحسن (الكويت) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي هو ممثل بيرو، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غويلين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): من دواعي سروري أن أعرب لكم - سيدي الرئيس - عن تهاني حكومة بلدي بمناسبة توليكم الرئاسة، وأيضا لسلفكم الموقر. وأود أيضا أن أشكركم لإعطائي هذه الفرصة للتكلم بمقتضى المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، التي تتاح للدول الأعضاء بمقتضاها فرصة للتكلم بشأن المسائل المطروحة أمام المجلس.

لقد طلبت بيرو الكلمة في هذه المناسبة، أولا وقبل كل شيء، لترحب بكون مجلس الأمن أذن للأمين العام بالقيام بهذه المهمة للعمل على ضمان سيادة أحكام القانون الأساسية بالوفاء بالقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة.

ومن أسف أن مهمة الأمين العام جرت في ظل ظروف مختلفة تماما عن تلك التي سارت في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وبولاية مختلفة تماما. ومذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، التي يقرها مجلس الأمن الآن، لا تبرز فقط مبادرة الأمين العام، السيد كوفي عنان ومهارته وسلطته، بل تبرز أيضا أهمية وظائفه. وحكومة بيرو تؤيد بقوة إجراءات الأمين العام.

وهذا النجاح في التوصل إلى اتفاق يدلل أيضا على أن معايير القانون الدولي ينبغي أن تكون ركائز السلم والأمن الدوليين، كما قرر مجلس الأمن نفسه في اعتماد القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، الذي عاقب على انتهاك المعايير الدولية التي تحمي سلامة حدود الدول، عندما جرت محاولة، من خلال غزو الكويت، لتغليب القوة على القانون.

ويحدونا خالص الأمل بأن امتثال حكومة العراق لقرارات المجلس، بالإضافة إلى وعي المسائل الإنسانية، سيضع حدا لمعاناة الشعب العراقي.

وأخيرا، وقبل أي شيء، فإن هذا الاتفاق يتمتع بصلاحية قانونية تامة ووقع باسم الأمم المتحدة بأسرها ويتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وبعبارة أخرى، فإن هذا الحدث هو أيضا اعتراف بالمنظمة كلها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بيرو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الكويت. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، يسرني أن أقدم لكم التهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. لقد أضفتم، معالي الوزير، على جلستنا هذه، بحضوركم شخصيا، أهمية خاصة. وأننا واثقون من أن وفدكم، برئاسة السفير صلاح، سوف يتمكن، بخبرته الدبلوماسية من استكمال إدارة أعمال المجلس في هذا الشهر بالشكل المطلوب، وبما يحقق النجاح. كما أود أن أشيد بالرئاسة المتميزة لصديقنا، سعادة سفير غابون، على حسن إدارته أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

لقد اتخذ مجلس الأمن، قبل قليل، قرارا نعتبره نحن في الكويت أحد أبرز الأمثلة على الدبلوماسية المدعومة بالقوة والإصرار من خلال وحدة مجلس الأمن. فالقرار الذي تم التصويت عليه قبل قليل يبارك وبصفة رسمية مذكرة

التفاهم التي تمكن الأمين العام كوفي عنان من التوصل إليها مع الحكومة العراقية. وإن هذا يعتبر إنجازا وضع حلا لمشكلة كادت تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة كما هددت شعب العراق وشعوب المنطقة قاطبة.

وبهذه المناسبة فإن الكويت، ومن خلال مجلس وزرائها، قد أصدرت بيانا عقب عودة الأمين العام المظفرة، باركت بصفة رسمية هذا الاتفاق. ولقد كانت الكويت دائما تسعى في سياستها إلى تجنيب المنطقة ويلات الأزمات التي تأتي بسبب عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لذلك فنحن نتمنى على الحكومة العراقية، بعد أن اختبرت عزم مجلس الأمن وصدق الأمين العام والرسالة الموحدة التي حملها، أن تقوم تلك الحكومة بتنفيذ مذكرة التفاهم تنفيذا حرفيا، وكذلك بقية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا في الكويت، وفي جميع دول مجلس التعاون، نعتقد أن هناك علاقة عضوية بين اللجنة الخاصة لتدمير الأسلحة ونجاحها في مهمتها وبين الأمن والسلام في المنطقة. لذلك لا يخلو بيان كويتي أو بيان صادر عن دول مجلس التعاون، ولعل آخر بيان كان البيان الذي صدر عن قمة دول مجلس التعاون، من دعوة العراق إلى التعاون المطلق مع اللجنة الخاصة. وقد أعلنا عن دعمنا الكامل لقوة اللجنة الخاصة وفاعليتها في تنفيذها لمهامها.

إننا نقدر حرص مجلس الأمن على حماية الإنسان في العراق وفي المنطقة من ويلات ما تحدثه أسلحة الدمار الشامل. لكننا في نفس الوقت نعتقد أيضا أن هناك ويلات تقع على عدد كبير من أفراد الشعب الكويتي لا يزال مصيرهم غير محدد وغير معروف وهم الأسرى والمرتهنون الكويتيون ورعايا الدول الثالثة. وبهذه المناسبة أود أن أشكر أعضاء المجلس، وبخاصة سعادة سفير البحرين وسفير سلوفينيا والأخوة السفراء الآخرين الذين تطرقوا إلى مأساة الأسرى والمرتهنين الكويتيين واعتبروها أحد المطالب الرئيسية التي يجب على العراق أن ينفذها قبل أن يطالب بتخفيف العقوبات عنه.

إننا في الكويت قلوبنا معلقة على مهمة الأمين العام وعلى اجتماعكم هذا، وهناك مناداة وصرخات تطالب أن يعطي المجلس الإنسان الكويتي والمفقودين الكويتيين نفس الاهتمام الذي أعطي لجميع شعوب المنطقة عندما أردتم أن تتأكدوا من تخليصهم من ويلات أسلحة الدمار الشامل. فلا شك أن الشرع والقانون وميثاق الأمم المتحدة لا يميز بين إنسان وآخر.

لذلك فإنني أخاطبكم ليس بصفتي الرسمية فقط، إنما بصفتي إنسانا كويتيا يحمل على كتفه في الأمم المتحدة مسؤولية الدفاع عن مصير هؤلاء الأسرى والمرتهنين الذين يمثلون ١ في المائة من سكان الكويت - عدد الأسرى والمرتهنين يمثلون ١ في المائة من سكان الكويت. لذلك يستحق منكم هذا العدد، حتى لو كان العدد أقل من ذلك، فالإنسان يبقى إنسانا، وكرامته فوق كل شيء.

فإنني أحمل إليكم وأضع أمامكم مأساة هؤلاء الأبرياء. وأنهم يتوقعون نفس الحماس الذي وجدوه منكم في تناولكم لهذا الموضوع أن يجدوه فيما يتعلق بموضوع الأسرى والمرتهنين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة.

وأود أن أختتم كلمتي بأن الكويت باركت قرار مجلسكم ١١٥٣ (١٩٩٨) الذي صادقتم عليه والذي يشير إلى زيادة مبيعات النفط إلى ٥,٢ مليار دولار نظرا لأن الكويت تعاني نفس معاناة الشعب العراقي. وبالتالي، عندما تتخذ خطوة لرفع المعاناة عن الشعب العراقي من مجلسكم، تباركه الكويت بدون تحفظ، وتتوقع أيضا منكم خطوات مماثلة بشأن أسراها ومرتهنيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الكويت على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا أنهى مجلس الأمن هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/١٥.